

مجلة جامعة الرازي

لِلعلوم الإدارية والإنسانية

RUHMS

عملية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

■ ألفاظ الزراعة في محكية محافظة إب بين العامية والفصحى.

■ الهدايات إلى حلّ إشكال شيءٍ من الآيات.

■ مستوى ممارسة متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية في منظمات الاعمال.

■ A Comparative Study for the Translation Quality of Restricted Collocations in The Old Man and the Sea.

■ مدى مطابقة تصنيع فلاتر المياه الفخارية المصنعة محلياً (في اليمن) للمواصفات العالمية.

■ المفاوضات التمهيديّة في العقود المدنية.

■ السياسة الوطنية اليمنية لمعالجة النزوح الداخلي في اليمن.

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية



ديسمبر ٢٠٢١م

المجلد الأول

العدد الرابع

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٢	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
٣	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
٤	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
٥	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٦	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
٧	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشراف العام

د / طارق علي النهي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

أ.م.د / محمد علي المكردي
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ. د / نبيل الربيعي

د / عبد الفتاح علي القرص
د / محمد حسيني الحسيني
د / أحمد محمد الحجوري

د / تركي يحيى القباني
أ. د / محمد محمد القطيبي
أ. م. د / صالح علي النهاري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء () لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الرازي - اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب: ، الرمز البريدي اليمن

هاتف : ٢١٦٩٢٣ - ٧٧٤٤٤٠١٢

فاكس : ٤٠٦٧٦٠

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu.ye

الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات

تأليف الإمام عبد الله بن الحسن بن يحيى القاسمي الضحياي المتوفى عام ٥١٣٧٥ هـ

دراسة وتحقيق

د. بدير علي محسن الحايطي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد_ كلية التربية والعلوم التطبيقية والآداب_ جامعة عمران.

ملخص البحث :

هذا البحث دراسة وتحقيق لمخطوط (الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات للإمام عبد الله بن الحسن بن يحيى القاسمي الضحياي المتوفى عام ٥١٣٧٥ هـ)، ويُعد واحداً من المصادر المختصرة في معرفة الآيات المشككة والمتشابهة، وقد قسّمت البحث إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأول منه تحدثت عن حياة المؤلف الشخصية والعلمية، وفي القسم الثاني قمتُ بدراسة الكتاب، فحققتُ اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه، ومنهجه فيه، وذكرته منهجي في تحقيق المخطوط، ووصفتُ نسخ المخطوط، وفي القسم الثالث قمتُ بتحقيق النصِّ تحقيقاً علمياً، والتعليق على ما ورد فيه، بما يحقق إخراجه على الصورة التي أرادها المؤلف، ثم ختمته بخاتمة تضمنت أبرز النتائج وأهم التوصيات.

المقدمة:

الحمد لله ربُّ العرش العظيم، الهادي إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على النور المبين، سيدنا وإمامنا وقوتنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله الغرّ الميامين، أئمة الهدى الأطهار، وعلى صحابته الأخيار، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فإننا لن نجد عنايةً بالغةً واهتماماً ظاهراً جلياً على مرّ العصور والأزمان كعناية المسلمين بالقرآن الكريم، تقديساً لجلاله، وتعظيماً لكَماله، وطمعاً لنيل ثوابه، كيف لا، وهو منهج حياتهم، ونظام معاشهم، وسبيل نجاتهم، كما لا يخفى على أحدٍ أن في ثنايا هذا الكتاب العزيز آياتٌ كريمةٌ يُوهّمُ ظاهرها الإشكال، بل والتعارض، ويلتبسُ فهمها على العامة، وبل وبعض المحققين، وهي محصورةٌ بعددٍ، وقد جمعها بعض أهل العلم واهتموا بها _ مع قَلْتهم_ وأفردوها دون غيرها، فظهرت المصنفات والتحقيقات في ذلك، وكان من بين هذه الكتب المختصرة كتاب (الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات) لمؤلفه عبد الله بن الحسن بن يحيى القاسمي الضحياي المتوفى سنة ٥١٣٧٥ هـ، إذ جمع في كتابه هذا ما أشكل من الآيات، مما كثر حولها السؤال، وطاف بها الاختلاف، فعرضها المؤلف بأسلوبٍ سهلٍ مُيسرٍ، لا كلفة فيه ولا تنطع؛ تقريباً لمضمونها، وتسهيلاً لتناولها لدى طلبة العلم والباحثين، وقد وفقتي المولى عزَّ

وجلّ فظفرت بنسختين من مخطوط هذا الكتاب، فعقدت العزم أن أدلو بدلوي لأسهم في دراستها وتحقيقها وإخراجها؛ ليعم نفعها، ويسهل الوصول إليها، سائلاً العلي القدير التوفيق والسداد، فهو المرتجى، وعليه التكلان، وهو يهدي السبيل.

أهمية المخطوط وأسباب اختياره:

- ١/ تبرز أهمية المخطوط _بادي ذي بدئ_ كونه متعلقاً بكتاب الله العزيز، وتوضيحاً للآيات المُشكلة فيه تحديداً، والتي هي موطن الخلاف ومحط الإشكال لدى أهل العلم.
- ٢/ دقّة موضوع الكتاب واحتوائه على مسائل مهمة، تجلّت بها الكثير من المسائل الغامضة والمتناثرة في بطون التفاسير وثنايا الكتب، وقد لفت محتوى هذا المخطوط انتباه بعض اساتذتي من ذوي الاختصاص، فشجعوني على ضرورة دراسته وتحقيقه.
- ٣/ مكانة المؤلف العلمية، وتحريراته الدقيقة، فقد برع في علومٍ عديدة ومتنوعة، ولا يزال معظمها مخطوطاً، ومن ضمنها هذا الكتاب _محط الدراسة_ إذ لم يُحقق من قبل-حسب اطلاعي وبحثي- وهو جديرٌ بالتحقيق والدراسة.

أهداف البحث :

- ١/ إخراج المخطوط إخراجاً سليماً، وإعطاؤه حقّه من التوثيق والضبط والدراسة والتعليق، ليرى النور، وتتسنى الاستفادة منه.
- ٢/ التعريف بالمؤلف كشخصية علمية خدمت المكتبة الإسلامية في علومٍ متعددة، وإبراز منهجيته في كتابه، وبيان آرائه وترجيحاته.
- ٣/ الإسهام في تحقيق ونشر التراث الإسلامي الذي لا زال حبيس الأرفف والمكتبات.

منهج البحث :

في هذه الدراسة _بإذن المولى وتوفيقه_ سيكون الاعتماد على المناهج المتعارف عليها في التحقيق، وهي كالاتي:

- المنهج التاريخي: عند التعريف بالمؤلف وسيرته، باستقصاء ذلك من كتب التراجم والطبقات.
- المنهج الوصفي: عند عرض منهج المؤلف، وبيان أسلوبه في هذا الكتاب، وكذلك وصف نسخة التحقيق، وإخراج النصّ المحقق.
- المنهج التحليلي المقارن: وذلك عند تحليل كلام المؤلف، والمقارنة بين آراء المؤلف _في بعض المسائل الخلافية الهامة_ وآراء غيره، ممن سبقوه في التأليف في هذا الفن، سواءً الموافقين أو المخالفين.

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتتبع والاطلاع لم أقف على تحقيقٍ علمي لهذا المخطوط من قبل.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث ومنهجيته إلى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، خصّصت القسم الأول منه: للتعريف بالمؤلف وحياته الشخصية والعلمية (اسمه ونسبه، وحياته، ودعوته، وشيوخه وتلامذته، وآثاره العلمية، وجعلتُ القسم الثاني: لدراسة الكتاب، فحققتُ اسم الكتاب، وأثبتتُ نسبته إلى مؤلفه، ووصفتُ نسخة المخطوط، وضمّنته منهج المؤلف وطريقته، وكذا منهجي في التحقيق، وفي القسم الثالث: قمتُ بتحقيق النص تحقيقاً علمياً، وفي الخاتمة: لخصتُ أهم النتائج وأردفتها بالتوصيات والمقترحات التي خرجتُ بها من هذه الدراسة.

القسم الأول : التعريف بالمؤلف وحياته الشخصية والعلمية:**أولاً: اسمه ونسبه ولقبه ومولده:**

هو السيد العلامة الفقيه المجتهد النحوي المؤرخ عبدالله بن الحسن بن يحيى بن علي القاسمي الضحيان، ينتهي نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وُلِدَ في هجرة ضحيان بمدينة صعدة في الخامس عشر من شهر مُحَرَّم سنة ١٣٠٧هـ، ونشأ في حجر والده تحفُّ به الفضائل، وتغمره المكارم(١).

ثانياً: مكانته العلمية: وثناء العلماء عليه:

يُعد رحمه الله أحد كبار علماء وفقهاء الزيدية في عصره، حيث كان بحراً زاخراً في علومٍ عدة، وفنونٍ شتى، يجتهد في التأليف، ويحقِّق ويُعلق، عكف على العلم منذ نعومة أظافره، فدرس على كبار علماء منطقته، بل والكثير من قرى ومناطق مدينة صعدة، فقرأ القرآن وأتقن مقدمات العلوم، ثم شارك في حلقات الدروس، وشمّر لتحصيل المعارف، حتى صار علماً من الأعلام المشهورين، ومما زاد في صقل معارفه أنه لازم أباه طويلاً وتنقل معه بين القرى والمدن، فأكسبه هذا التنقل معرفةً واسعةً بجهاذة العلماء الذين كان يلتقي بهم مع أبيه، وتفتحت مداركه على عددٍ من العلوم، فبرز فيها، وفاق أقرانه حتى صار قبلة للمسترشدين، وعلماً من أعلام المجتهدين، فأطلق عليه معاصروه لقب: (علامة العصر)، وأثنى عليه الإمام مجد الدين المؤيدي وشّحه بقوله: "فخر أقطاب الإسلام"، ومن يطالع بعض كتبه يجد أنه كان مجتهداً كبيراً، يُحرر المسائل ويجدد بالقواعد، ويُرجِّح ويختار دون تقليدٍ أو تعصُّب،

(١) ينظر: الجواهر المضيفة في تراجم بعض رجال الحديث عند الزيدية للمؤلف ص ٢٠٧، ومصادر التراث في المكتبات الخاصة

واستمرت رحلاته في طلب العلم والمعارف إلى أن استقر أخيراً في بلدة باقم، والتي عكف فيها على التأليف والتدريس، وترشيد حركة الفكر، حتى توفاه الله^(١).

ثالثاً: شيوخه وتلامذته:

لم تذكر كتب التراجم الكثير من شيوخه، إلا أنه لازم أباه وأخذ عنه العلم، وأخذ أيضاً عن العلامة (علي بن أحمد اللبّوب)، والقاضي (عبدالله بن علي الحذيفي)، وغيرهم^(٢).

وأما تلامذته: فذكرت كتب التراجم أنه استفاد من علمه خلقٌ كثير، منهم: العلامة (يحيى بن أحمد القاسمي)، والقاضي (محمد بن الهادي الفضلي)، والعلامة (أحمد بن حسين مجلي)، كما تتلمذ على يديه: أخوته (عبدالعظيم) و(تاج الدين) و(حسن) و(القاسم) و(علي) و(صلاح)، وغيرهم^(٣).

رابعاً: آثاره العلمية:

ترك المؤلف آثاراً عظيمة تدل على سعة علمه وطول باعه واطلاعه في معظم الفنون، وتبحّره في شتى العلوم، وهذه المصنفات تدور في مدارات العلوم المتنوعة، ولا يزال معظمها مخطوطاً، ونذكر أبرزها:

١- التقريب في شرح التهذيب، في فن النحو (خ)، ٢. الجداول الصغرى المختصرة من الطبقات الكبرى، تراجم (مطبوع)، ٣. سك السمع في حسن التوقيت والجمع (خ)، ٤. كرامات الأولياء في مناقب خير الأوصياء (مطبوع)، ٥. مواهب الغفار بتخريج أحاديث نجوم الأنظار، حديث (خ)، ٦. نجوم الأنظار المنتزع من البحر الزّخار، فقه (خ)، ٧. الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات، تفسير (خ)، ٨. سيرة الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي، سيرة (خ)، ٩. مطلب الساعب شرح منية الراغب، في النحو، ١٠. جلاء الأبصار بشرح تذكرة العقول في علم الأصول، أصول (مطبوع)، ١١. الجواهر المضيفة في تراجم رجال الحديث عند الزيدية، تراجم (مطبوع)، وغيرها من المؤلفات^(٤).

خامساً: وفاته:

كما أسلفنا فقد كان المؤلف _رحمه الله_ كثير الترحال بين المدن والمناطق، حتى حطت به الرحال واستقر بمنطقة باقم، مدرساً، عابداً، زاهداً، عاكفاً على نشر العلم والتأليف والإفتاء، حتى توفي سنة

(١) ينظر: الجواهر المضيفة في تراجم بعض رجال الحديث عند الزيدية للمؤلف ص ٢٠٧، والتحف شرح الزلف للمؤيدي،

وحاشية كرامات الأولياء تحقيق: إبراهيم الحمزي ص ٦-١١، وأعلام المؤلفين الزيدية للوجيه ص ٧٤ .

(٢) صرح بهم المؤلف في كتابه الجواهر المضيفة ص ٢٠٧، وينظر: مصادر التراث في المكتبات الخاصة للوجيه ص ٢٢٦.

(٣) ينظر: مصادر التراث في المكتبات الخاصة للوجيه ص ٢٢٦.

(٤) ينظر: مال الأبرار لابن فند ص ٦١، وحاشية كرامات الأولياء ص ٦-١١، ومصادر التراث في المكتبات الخاصة للوجيه

١٣٧٥ هـ، وقبره معروف اليوم شرقي قرية الغربية^(١).

القسم الثاني: دراسة الكتاب.

أولاً: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف: لا شك أن من أهم ما يجب الاعتناء به عند من سلك مثل هذه الدراسات والمتسمة بالتحقيق هو التثبت والتحقق من صحة نسبة المخطوط لصاحبه، ونحن بدورنا قد تحققنا من اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، وتأكدنا من ذلك بالقرائن التالية: وجود اسم الكتاب واسم المؤلف على صفحة غلاف المخطوط هكذا: (الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات) جمعه العبد الفقير إلى الرحيم عبد الله بن أمير المؤمنين سده الله وأحسن خاتمته. ورد اسم الكتاب منسوباً للمؤلف ضمن العديد من المصنفات التي اهتمت بالتراجم والطبقات والأعلام، ككتاب المؤلف نفسه الجداول الصغرى، وكتاب الجواهر المضيئة، وكذا مصادر التراث في المكتبات الخاصة لعبد السلام الوجيه، وغيرها من المصادر^(٢).

ثانياً: منهج المؤلف:

يمكننا أن نحدد منهج المؤلف الذي اعتمد عليه في كتابه بالآتي:

- ١- بدأ المؤلف كتابه بالبسملة، ثم مقدمة حميد الله فيها واستعان به، وصلى على رسوله الكريم وأثنى عليه، ثم أبان عن سبب تأليفه للكتاب قائلاً: "فإني لم أزل أراجع والذي أمير المؤمنين لطف الله به في الدارين في آيات من القرآن المجيد، عسر علي إدراك معانيها، وكما أرشدني إلى البعض من ذلك ضل عني وشق علي البحث عنها في كل حين، فرأيت أن أجمعها، وأضم إلى ما لم يشد عني من تلك الإفادة ما يناسبها من كلام الأئمة" ق ١. ثم شرع رحمه الله في سرد الآيات المشكلة وتفسيرها وبيانها بإيجاز، مرتباً لها حسب ترتيبها في المصحف، وقد أحصى منها ثماناً وعشرون آية، جاءت متفرقة في تسع عشرة سورة.
- ٢- يبدأ المؤلف بذكر الآية، فيعنونها بقوله: (فصل)، ثم يوضح المراد، مستشهداً بالأدلة النقلية والعقلية، فيذكر نظائرها من القرآن، ويؤكد ذلك بنصوص من السنة، معتمداً على أقوال أهل اللغة وعلماء الكلام، ثم يختار ما يراه راجحاً مستنداً إلى الدليل.

- ٣- لم يستقص المؤلف كل الأقوال ومواطن الخلاف الواردة في المسألة، بل التزم المشهور منها،

(١) المصادر السابقة

(٢) ينظر: الجداول الصغرى ٣/١، والجواهر المضيئة في تراجم بعض رجال الحديث عند الزيدية ص ٢٠٧، ومصادر التراث في المكتبات الخاصة للوجيه ص ٤٤٣.

واعتمد كثيراً في ترجيحه الأقوال والنقول على كتاب نهج البلاغة للإمام علي عليه السلام، وبعض كتب أئمة مذهبه الزيدي، خاصةً تيسير المطالب، والأمال، وكلاهما لأبي طالب، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه قائلاً: "...وما ذكرته عن المبيّن صلى الله عليه وسلم ولم أعزه فلا يخلوا من نهج البلاغة أو تيسير المطالب إن شاء الله".

ثالثاً: مزايا منهج المؤلف في كتابه:

من خلال الاطلاع والتمحيص نستطيع أن نلخص أبرز مزايا منهج المؤلف بكتابة في الآتي:

١- كتفاؤه بذكر المواضع التي كثر الخلاف والجدال حولها، كآيات الصفات والرؤية، والآيات المُشكلة التي يُؤهم ظاهرها الاختلاف والتعارض.

٢- الإيجاز في توضيح المراد، بأسلوب سهل وطريقة مرتبة، يسهل على الباحث والمطلع فهمها، مُرتباً الأدلة حسب أهميتها.

٣- الإنصاف في عرض المسائل ومناقشتها، وترجيح الأقوال والاختيار فيها دون تعصب للمذهب، والردّ على المخالف بأسلوب وسمت العالم المُهذّب عفت اللسان، فلا يُعرض أو يسيء للمخالف.

٤- الأمانة العلمية في النقول، والدقة في توثيق الأقوال وعزوها إلى أصحابها، وسعة اطلاعه واستفادته من كتب المذاهب جميعها، حيث يستشهد غالباً بأقوال أئمة المذاهب والطوائف، سواءً في التفسير أو الفقه أو الحديث أو العقيدة أو اللغة، وغيرها.

رابعاً: منهج التحقيق:

قمتُ بكتابة النص المحقق وإظهاره بصورة واضحة، وفق قواعد الإملاء الحديثة، ملتزماً بعلامات الترقيم والأقواس المتنوعة، المتعلقة بالنصوص الحديثية، وأقوال أهل العلم، وغيرها، بشكل يوضح النص للقارئ، ويزيل عنه اللبس والاختلاط. للخروج بنص سليم، خالٍ من السقط والتصحيف والتحريف، أقرب ما يكون لما تركه عليه المصنف.

صححت الأخطاء الواضحة بالنص، سواءً ما يتعلق منها بالآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، بل والنقول التي نقلها المؤلف من أصحابها نصّاً، وذلك بعد الرجوع إلى أصولها.

صححت الأخطاء الإملائية الظاهرة والمخالفة لقواعد اللغة، منها على سبيل المثال: الهمزة على النبرة، وكذا الألف المقصورة، حيث أغفلها المؤلف في معظم المخطوط، ولذلك لن أشير إليها في الحاشية؛ لكثرتها، أضف إلى ذلك بعض الأخطاء التي تضرّ بالسياق، حيثُ أثبتتُ الصواب، وأشرتُ إلى ما كتب المؤلف في الهامش، وتركتُ الإشارة إلى ما لا يضر ترك ذكره.

أضفتُ بعض الألفاظ التي رأيتها تكمل الكلام وتوضح المراد، وخاصةً فيما يتعلق بالعناوين، أو غيرها،

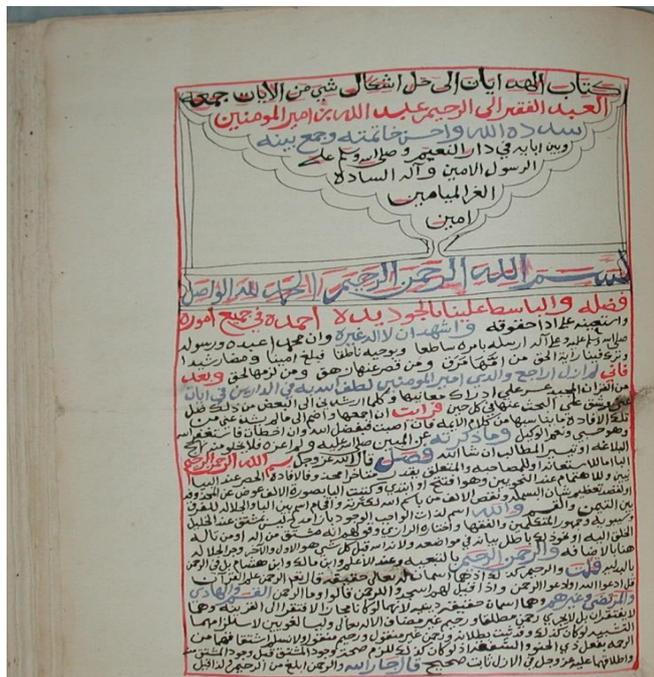
واضعاً ذلك بين معكوفتين []، دون الإشارة إليها في الحاشية. أثبتت داخل النص المحقق أرقام أوراق نسخة المخطوط بداخل معكوفتين هكذا [ق ١] ويدل على الورقة الأولى؛ وذلك لتسهيل الرجوع إليها لمن أراد. جعلت كل آية من الآيات _ موضع الدراسة _ بفصلٍ مستقل، ووسمته بعنوانٍ بارزٍ يرتبط بالمضمون، بهذه الطريقة: فصل: [القول في كذا]، والتزمت كتابة الآيات القرآنية بخط المصحف العثماني، موضحاً اسم السورة ورقم الآية بالمتن. خَرَجْتُ الأحاديث تخريجاً موجزاً، مُكتفياً بذكر المصدر ورقم الصفحة والجزء، وتاركاً الحكم عليه أو ذكر جميع من أخرجه؛ تجنباً للإطالة، ولكي لا أثقل الهامش. لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في النص؛ لكثرتهم، ولكي لا أثقل البحث بما لا فائدة فيه. أزلت الإيهام والإبهام عن بعض النصوص والأقوال بتوضيحها في الحاشية - ما استطعت - وعُلقت في بعض المواضع، وناقشت المؤلف في بعض القضايا الهامة التي أوردتها، بما ترجّح عندي أنه الصواب، وأحلت ذلك إلى المصادر المعتمدة، ملتزماً بالإيجاز التام ومتجنباً للإطالة والإسهاب. اختصرت بعض الكلام المُطوّل، وأخصت بذلك بعض خطب الإمام علي عليه السلام التي نقلها المؤلف من النهج بنصّها، واكتفيت بما يفي بالغرض ويُجلي موطن الاستشهاد، ومثل ذلك الأحاديث المروية ممن عدة طرق في نفس الباب والموضوع، فاكتفيت ببعض الروايات وأشرت لبقيتها بالحاشية.

خامساً: وصف النسخة الخطية:

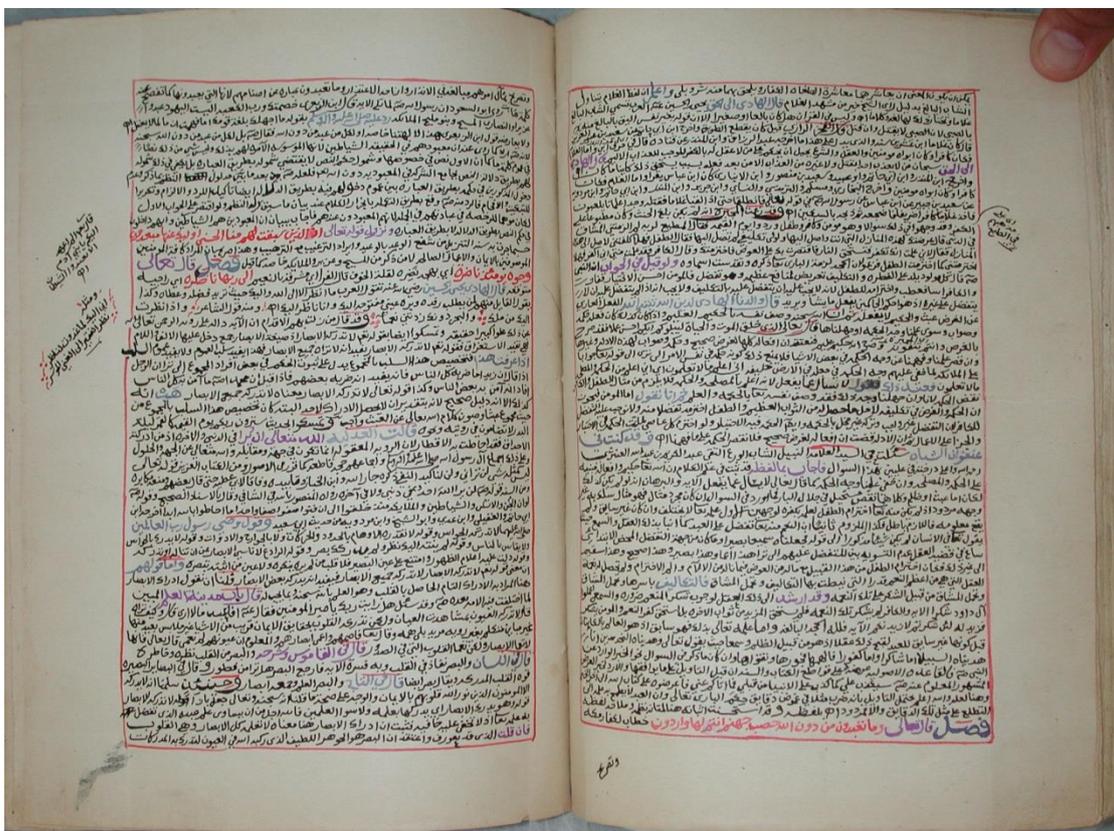
- * مكان النسخة: مؤسسة الإمام زيد، صنعاء/ اليمن.
- * عدد الصفحات: (١٣) صفحة .
- * حجم الورق ومقاسه: متوسط.
- * عدد الأسطر والكلمات: (٣٢-٣٥ سطرًا) في كل سطر (١٣-١٦) كلمة.
- * الناسخ وتاريخ النسخ: مجهول.
- * نوع الخط: نسحي جيد.
- * لونه: أسود، وكتبت فيه الكلمات القرآنية وعناوين الفصول بالخط العريض.
- كُتِبَ في أوله: (بعد العنوان والبسمة والحمدلة وبيان الباعث على التأليف... فصل: قال الله عز وجل) بسم الله الرحمن الرحيم (الباء إما للاستعانة أو للمصاحبة...).
- * وكُتِبَ في آخره: (... وهذا آخر ما أردنا تحريره في هذه الوريقات، واسأل الله أن يتقبل مني ذلك العمل، ويجعله خالصاً لوجهه، ولا يحرمني أجره، إنه الجواد الكريم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم).

سادساً : أنموذجات من النسخة الخطية:

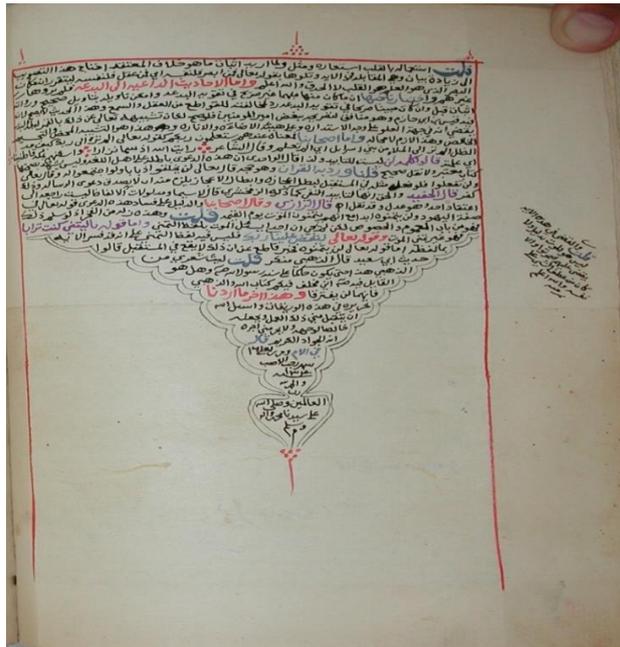
صفحة الغلاف ومقدمة المخطوط:



صفحة من أوسط المخطوط :



آخر صفحة من المخطوط :



القسم الثالث: النَّصُّ المحقق:

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواصل فضله، والباسط علينا بالجوهر يده، أحمده في جميع أموره، وأستعينه على أداء حقوقه، وأشهد أن لا إله غيره، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله ، أرسله بأمره ساطعاً، وبوحيه ناطقاً، فبلغ أميناً، ومضى رشيداً، وترك فينا راية الحق، من أمها فرق، ومن قصر عنها زهق، ومن لزمها لحق، وبعد:

[سبب التأليف]: فإني لم أزل أراجع والدي أمير المؤمنين _ لطف الله به في الدارين _ في آيات من القرآن المجيد، عسر علي إدراك معانيها، وكلما أرشدني إلى البعض من ذلك ضللت عني وشق علي البحث عنها في كل حين، فرأيت أن أجمعها، وأضم إلى ما لم يثدني من تلك الإفادة ما يناسبها من كلام الأئمة، فإن أصبت فبفضل الله، وإن أخطأت فاستغفر الله، وهو حسبي ونعم الوكيل، وما ذكرته

عن المبين صلى الله عليه وسلم ولم أعزه فلا يخلوا من نهج البلاغة، أو تيسير المطالب إن شاء الله^(١).
فصل: [القول في البسمة]

قال الله عز وجل {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفتحة: ١]
الباء: إما للاستعانة أو للمصاحبة، والمتعلق يُقَدَّر متأخراً محذوفاً، لإفادة الحصر عند البيانين، وللاهتمام عند النحويين، وهو (افتتح أو أبتدى)، وكُتبت الباء بصورة الألف؛ عوضاً عن المحذوف، أو لقصد تعظيم شأن البسمة، ونقص الألف من بسم الله؛ لكثرتها، وإقحام اسم بين الباء والجلالة؛ للفرق بين التيمُّن والقسم، {الله}: اسمٌ لذات الواجب الوجود بأن أمدح، ليس بمشتق عند الخليل وسيبويه، وجمهور المتكلمين والفقهاء، واختاره الرازي^(٢)، وقولهم: إنه مشتق من آله، أو من تأله الخلق إليه، أو نحو ذلك، باطل، بيانه في موضعه^(٣)، ولأنه الله قبل كل شيء، هو الأول والآخر، وجرُّ الجلالة هنا بالإضافة، و{الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} بالتبعية، وعند الأعلام^(٤)، وابن مالك، وابن هشام: بل في الرحمن بالبدلية^(٥)، قلت: والرحيم كذلك، إذ هما اسمان له تعالى حقيقةً، قال تعالى: {الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢)} [الرحمن: ١-٢] {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ} [الإسراء: ١١٠] {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ} [الفرقان: ٦٠]، القاسم، والهادي، والمرضى، وغيرهم^(٦)، وهما اسمان حقيقةً دينية؛ لأنهما لو كانا مجازاً لافتقرا إلى القرينة وهما لا يفتقران، بل لا يجري رحمن مطلقاً ورحيم غير مضاف إلا له تعالى، وليساً لغويين لاستلزامهما التشبيه لو كان كذلك، وقد ثبت بطلانه، ورحمن: غير منقول، ورحيم: منقول، ولا نُسَلِّم اشتقاقهما من الرحمة بفعل ذي الحنو والشفقة، إذ لو كان كذلك للزم صحة وجود المشتق قبل وجود المشتق منه، وإطلاقهما عليه عز وجل في الأزل ثابتٌ صحيح^(٧)، قال جار

(١) كتاب نهج البلاغة للإمام علي عليه السلام، وتيسير المطالب لأبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني (ت ٤٢٤هـ).

(٢) مفاتيح الغيب ١/١٤٣ وقال فيه: "المختار عندنا أن هذا اللفظ اسم علم لله تعالى، وأنه ليس بمشتق البتة، وهو قول الخليل وسيبويه، وقول أكثر الأصوليين والفقهاء".

(٣) ينظر: مقاييس اللغة ١/١٢٧، ولسان العرب ١٣/٤٦٩ مادة (آله).

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، المعروف بالأعلم، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، توفي سنة ٦٧٤هـ.

(٥) ينظر: المغني لابن هشام ١/٦٠١ وقال فيه: "...لأن الحق قول الأعلام وابن مالك إن الرَّحْمَنَ لَيْسَ بِصِفَةٍ بَلْ عِلْمٌ وَبِهَذَا أَيْضًا يَبْطُلُ كَوْنُهُ تَمَيِّزًا وَقَوْلُ قَوْمٍ إِنَّهُ حَالٌ".

(٦) ينظر: مفتاح السعادة للعجري ص ٣٣٣.

(٧) ينظر: الاحتراس عن نار النبراس ص ١٠٦١ وقال فيه: "هذا والحق أن القول بأن الرحمن الرحيم ليسا بمجازين لغويين قول مرجوح".

الله: "والرحمن أبلغ من الرحيم، ولذا قيل [ق ١]: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة، ولا يُقال، فكان يجب تقديم رحيم جرياً على قاعدة الترقّي^(١)، كما يقال: فلان عالم بحر شجاع باسل جواد كريم فياض، لأننا نقول: لَمَّا قال: (الرحمن) تناول جلائل النعم وعظائمها، وأردف بالرحيم على جهة التتمة لما دقّ ولطف، وردّه أحمد المالكي بأن قال: ليس فيه دلالة على مبالغة رحمن بالنسبة إلى رحيم، فإن حاصله أن الرحمة منه بالدلالة على إتمامها، ألا ترى أن ضارباً لَمَّا كان أعمّ من ضراب، كان ضراباً أبلغ منه؛ لخصوصه، فلا يلزم من خصوص رحيم أن يكون أقصر مبالغة من رحمن، لعمومه" أ. (٢).

قلت: ولهذا نصّ سيبويه على أن رحيم من صيغ المبالغة^(٣)، قال القاضي عبدالله الدواري: "رحيم أبلغ من رحمن؛ لمجيء نظيره، كذلك كعليم وقدير، وحينئذ يجري على قاعدة الترقّي، بخلاف نحو عطشان وسكران، فإنه لم يُسمع من العرب وزن فعلان من صيغ المبالغة"^(٤)، واستروح لهذا القول والدنا الهادي لدين الله لطف الله به في الدارين، وذهب إليه الوالد العلامة أحمد بن محمد الكبسي في شرح البسملة^(٥).

فصل: [القول في الأسماء والصفات والفرق بينهما]

اعلم أن للأمة تفاصيل في الأسماء والصفات، وتفرقة بين صفات الذات وصفات الأفعال، قال بعضهم: فما جاز عليه التضاد فهو صفة فعل، نحو: قادر وعالم، وقال آخرون: كل صفة ثبوتية تقدير انتفائها يُوجب النقص المنافي للكمال يجب ثبوتها له، وكل صفة نفيية تقدير إثباتها يُوجب النقص كذلك يجب نفيها عنه، في أبحاث طويلة، وتعمّقات غويرة، وسبحات غير متناهية، ومجادلات وخصومات توجب المحاربه^(٦) والضيق، والله جل ثناؤه: يقول في محكم كتابه _ الذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه _ : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر: ٧] وأتانا عن ربه بقوله تعالى { وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف: ١٨٠]، وحكى عن نبيه وعدوه في محاورتهما بقوله: { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (٢٤) } [الشعراء: ٢٣-٢٤]،

(١) المقصود بما الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، وإنما قُدِّمَ الرحمن على الرحيم؛ لأن الرحمن بمنزلة اسم العلم من حيث لا يوصف به إلا الله، فوجب لذلك تقديمه، بخلاف الرحيم؛ لأنه يطلق عليه وعلى غيره.

(٢) تفسير الكشاف ٦/١ وقول أحمد المالكي أورده محقق الكشاف بالحاشية.

(٣) نقله عنه الزجاج في معاني القرآن ١٥٢/٥.

(٤) نقله عنه حابس في الإيضاح في شرح المصباح ص ١٠.

(٥) ينظر: هنا القرآن بحوث للعلامة إسماعيل الكبسي.

(٦) المحاربه: هي عبارة عما لا يمكن العقل تصوره مع تجويزه بالنظر إليه في نفس الأمر وإنما هو ممتنع بالنظر إلى تصور العقل وإلى نفس الأمر، ومن لم يميز بينهما جوز المحالات. حاشية من كلام الناسخ.

وقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]، وقال سيّد الوصيّين وإمام العارفين باب مدينة العلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة: «وَلَا تُفَدِّرُ عَظَمَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى قَدْرِ عَقْلِكَ فَتَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ هُوَ الْقَادِرُ الَّذِي إِذَا ارْتَمَتْ الْأَوْهَامُ^(١) لِنُدْرِكَ مُنْقَطَعِ قُدْرَتِهِ، وَحَاوَلَ الْفِكْرُ الْمُبْرَأُ^(٢) مِنْ خَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ فِي عَمِيقَاتِ غُيُوبِ مَلَكُوتِهِ، وَتَوَلَّهَتْ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ^(٣) لِتَجْرِيَ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ...، وقال: وَإِنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ تَنْتَاهِ فِي الْعُقُولِ، فَتَكُونَ فِي مَهَبِّ فِكْرِهَا مُكَيَّفًا، وَلَا فِي رَوِيَّاتِ حَوَاطِرِهَا فَتَكُونَ مَحْدُودًا مُصْرَفًا^(٤)»، وقال: وَلَمْ تُحِطْ بِهِ الصِّفَاتُ فَيَكُونُ بِإِدْرَاكِهَا إِيَّاهُ بِالْحُدُودِ مُتَنَاهِيًا، وَمَا زَالَ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ عَنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ مُتَعَالِيًا، وَانْحَسَرَتْ وَجَلَّ وَعَزَّ عَنْ أَنْ تَنَالَهُ الْأَبْصَارُ فَيَكُونُ بِالْعِيَانِ مَوْصُوفًا، وَارْتَفَعَ عَنْ أَنْ تَحْوِي كُنْهَ عَظَمَتِهِ فُهَاهَاتُ رَوِيَّاتِ الْمُتَفَكِّرِينَ^(٥)»، وقال: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَوَّنَ، يُسْتَنْشَهُدُ بِخُذُوثِ الْأَشْيَاءِ عَلَى قَدَمِهِ، وَبِمَا وَسَمَهَا بِهِ مِنَ الْعَجْزِ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَبِمَا اضْطَرَّهَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَنَاءِ عَلَى دَوَامِهِ، ... لَا تَحْوِيهِ الْأَمَاكِينُ لِعَظَمَتِهِ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ لِجَلَالَتِهِ، مُمْتَنِعٌ مِنَ الْأَوْهَامِ أَنْ تَسْتَعْرِفَهُ، وَعَنْ الْأَذْهَانِ أَنْ تَتَمَثَّلَهُ^(٦)»، وقال: فَلَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ، وَلَا حَدٌّ يُضْرَبُ لَهُ فِيهِ بِالْأَمْتَالِ، كُلُّ دُونَ صِفَاتِهِ تَحَابِيرِ اللُّغَاتِ، وَضَلَّ هُنَالِكَ تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، وَحَارَ دُونَ مَلَكُوتِهِ عَمِيقَاتُ مَذَاهِبِ التَّفَكِيرِ، وَانْقَطَعَ دُونَ الرُّسُوحِ فِي عِلْمِهِ جَوَامِعُ التَّفْسِيرِ، وَحَالَ دُونَ غَيْبِهِ الْمَكُونُونَ حَجَبٌ مِنَ الْغُيُوبِ، تَاهَتْ فِي أَدْنَى أَدَانِيهَا طَامِحَاتُ الْعُقُولِ»^(٧).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في ما روى عنه المتكلمون وغيرهم، _منهم محمد بن القاسم والامير الحسين في الينابيع_: (تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق، فإنكم لن تقدروا قدره)^(٨)، وقال أمير المؤمنين: «وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي غَيْرِ الذَّاتِ وَحَدِّ، وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي الذَّاتِ أَلْحَدَ وَقَالَ: الْعَقْلُ آلَةٌ أُعْطِيهَا

(١) ارتمّت الاوهام: ذهبت امام الافكار كالطليعة لها.

(٢) المبرأ: المجرّد.

(٣) توَلَّهَتْ القلوب اليه: اشتد عشقها حتى أصابها الوَلَةُ. وهو الحيرة. وقوي ميلها لمعرفة كنهه.

(٤) نصح البلاغة ص ١٨٢، ١٨٥.

(٥) الرواية أخرجها أبو طالب في أماليه ٢٣٨/١. وهذه الخطبة هي التي تعرف بخطبة الأشباح، وقد أوردها السيد الرضى في شرح نصح البلاغة (رقم ٩١) وفيها زيادات كثيرة على ما هنا.

(٦) أمالي أبي طالب ٢٣٢/١.

(٧) الروايتان أخرجهما أبو طالب في أماليه ٢٣٢/١.

(٨) رواه الأمير الحسين في ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة ص ٢٣ تحقيق: المرتضى، مكتبة بدر للطباعة والنشر، ط ٣،

٢٠١٣م، والعجري في مفتاح السعادة ص ٢٤٣، والمؤيدي في لوامع الأنوار ٢/٣٥٠.

العبد لاستعمال العبودية، لا لإدراك الربوبية»^(١)، إذا عرفت هذا عرفت أنه سبحانه وتعالى إنما كلفك بالإيمان بما في الكتاب والسنة من أسمائه، دون الخوض في غمرات الغيوب، مع اعتقاد أن تلك الأسماء في غاية الكمالات، مجردة عن صفة النقص، قال أمير المؤمنين: «مَنْ وَصَفَهُ فَقَدْ شَبَّهَهُ، وَمَنْ لَمْ يَصِفْهُ فَقَدْ نَفَاهُ، وَصَفْتَهُ أَنَّهُ سَمِيعٌ وَلَا صِفَةَ لِسَمْعِهِ»^(٢)، وقال: «ليس لذاته تكليف، ولا لصفاته تجنيس»^(٣) إلى غير ذلك من الكلام في التوحيد الجامع البليغ البارِع، واللفظ الناصع، القليل الكلفة، الكثير الرونق، الرقيق الحاشية، المحروس عن المناقضة كما توهمه القاصر، بل ذلك لفظٌ جزلٌ، وقولٌ فصلٌ، وكلامٌ فحمٌ، ذو قوةٍ دامغة، وحجّةٍ بالغة.

واعلم أن الكلام في ذات الله سبحانه على جهة المعرفة التفصيلية، أو على جهة الإحاطة على حدّ علمه تعالى مما لا يدركه عقلك، قال أمير المؤمنين: «لَمْ تُحِطْ بِهِ الْأَوْهَامُ، بَلْ تَجَلَّى لَهَا بِهَا، وَبِهَا امْتَنَعَ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا حَاكَمَهَا»^(٤)، وقال الناصر أحمد بن يحيى: "سبحان الذي فطر العقول على معرفته، ومنعها الإحاطة بكيفيته، وأنطق الألسن بوحدانيتها، وأكلها عن مبلغ صفته"^(٥)، ومن كلام الحسن بن علي السبط عليه السلام: «أصفت إلهي بما وصف به نفسه، وأعرّفه بما عرّف به نفسه، لا يدرك بالحواس، ولا يُقاس بالنّاس» رواه الحاكم^(٦).

ومن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: ((اللَّهُمَّ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ)) وهذا الخبر مشهور^(٧)، قال المحققون من أئمتنا: العجز عن معرفة الله ذاتاً وصفةً ضروري؛ لأنّ كلما لم يُشاهد ولا مثل له في الشاهد استحاله تصوّره بحدّ هو في الذهن، وما استحاله تصوّره استحاله أن يُعرف إلا على جهة الإجمال، وإذا تصوّره مُتصوّر من غير معرفة، وقع في الخطأ^(٨)، ولذا لا يمكن تعريف الصغير لذّة النكاح، قال زين العابدين _ وعليه عامّة الآل صلى الله عليهم وسلم _ : «فأسماؤه تعبيرٌ،

(١) أخرجهما القاسمي في تحفة الأعلام ص ٦، والمؤيدي في الإصباح على المصباح ص ٣٧.

(٢) بحار الأنوار ١٦٣/٢، ومفتاح السعادة ص ١٨٠٥.

(٣) مفتاح السعادة ص ٣٠٦.

(٤) نوح البلاغة ص ٤١٨. (لم تحط به الأوهام): يريد أن العقول لا تدرك حقيقة ذاته ولا تتصل إلى ذلك، (تجلى بها لها): يريد

أنه بخلقه إياها ظهر لها بالوجود والثبوت، (وإليها حاكمها): هذا من باب التخييل والتمثيل

(٥) لم أقف على مصدره، وقد وجدت مثل هذا الكلام مع اختلافٍ يسيرٍ باللفظ في الديباج الوضي ٣٧٦/٢.

(٦) هذا من كلام الإمام الحسن السبط عليه السلام في جوابه لابن الأزرق، وقد حكاه الحاكم في السفينة كما نقله عنه أحمد

حابس في الإيضاح في شرح المصباح ص ٨٢.

(٧) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، باب: ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٢/١ برقم (٤٨٦).

(٨) أورده المؤيدي في المصباح باب: أن الله تعالى قديم ص ٣٧ ولم يعزه لأحد.

وأفعاله تفهيم، وذاتة حقيقة، وكُنْهه تفرقةً بينه وبين خلقه»^(١)، وقال بعض أئمتنا: والكلام في الصفة فرغ على الكلام في الذات، فإذا كان المعلوم أن إثباته تعالى إثبات وجود، لا إثبات كيفية، وكذلك إثبات صفاته، فإنما هو إثبات وجود لا تحديد وتكييف، وإنما وجب الإيمان بها؛ لأن السمع أثبتتها، ووجب نفي التشبيه، لقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، والتفكر في الصنع هو المفيد للتوحيد، والتفكر في الصانع يؤدي إلى التوحيد^(٢).

فصل: [القول في أنه تعالى مريدٌ وكاره]

قال تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} [هود: ١٠٧]، وقال تعالى: {وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاتَهُمْ} [البقرة: ٤٦]، وقال تعالى: {كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا} [الإسراء: ٣٨]، في ذلك دليل على جواز إطلاق أنه تعالى مريدٌ وكاره، وقد تشعب الخلاف في معنى الإرادة بين فحول رجال الكلام، والذي نختاره: أنه لا يجب علينا إلا أن نعلم أن الله يريد الحسن، ويكره القبيح، ولا يجب علينا العلم بكيفية الإرادة، ولا لماذا كان مريداً، فتكلف العلم بما لا يجب علينا العلم به لا يصلح، واختاره الإمام الحسين بدر الدين، والإمام أحمد بن الحسين الشهيد، ووالدنا الهادي لدين الله، والسيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي، وأحسبه قول غيرهم من علمائنا^(٣). قال السيد العلامة الهادي بن إبراهيم: "تكلّفوا في إرادة الباري وكرهيته كلاماً لم يردّ به برهان، ولم يدل عليه قرآن أ.ه"، والله سبحانه يريد من نحو فعل المكلف من عبيده الطاعات في هذه الدار، ويكره من نحو فعلهم ما نهى عنه، واختاره بعض الأخيار^(٤).

قال أمير المؤمنين: « وَأَنْهَى إِلَيْكُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَحَابَّةً مِنَ الْأَعْمَالِ، وَمَكَارِهَةً مِنْهَا، لِتَتَّبِعُوا هَذِهِ، وَتَجْتَنِبُوا هَذِهِ»^(٥)، ونحو الرضا والغضب والسخط والعتو والحلم والمحبة يجب اعتقاد معناها على الذي يليق بذي الجلال والإكرام، كما قال أمير المؤمنين: «يريد ولا يُضمر [ق ٣] ويحب ويرضى من

(١) أخرجه أحمد بن سليمان في حقائق المعرفة ص ١٣٨، والمؤيدي في لوامع الأنوار ١٦٦/٢.

(٢) أورده العجري في مفتاح السعادة باب: ذكر الخلاف في مسألة نفي الشريك لله تعالى ص ١٨٠٨ ولم يعزه لأحد.

(٣) ينظر في مسألة الإرادة والأقوال الواردة في تأويلها: التبصرة للإمام أحمد بن الحسين ص ٥٧ وما بعدها، ومفتاح السعادة ص ٢٠٠١.

(٤) ينظر: مفتاح السعادة ص ٢٠٠٢، وقال العجري فيه: وهذا اختيار السيد محمد بن عز الدين المفتي، وهو الظاهر من كلام الإمام الحسن بن يحيى القاسمي في البحث السديد.

(٥) نصح البلاغة ص ٢٥١. (وأنتهى إليكم): عرّفكم وأعلمكم، ومحابته: أي مواضع حبه، وهي الاعمال الصالحة، ومكارهه: أي ما يكره، وفي هذا دلالة أن الله تعالى يحب الطاعة ويكره المعصية، وهو خلاف قول المجرة.

غير رقة، ويغضبُ ويبغضُ من غير مشقة»^(١)، وإنما قلنا ذلك واخترناه للاختلاف في معناها بين أولي الشأن، وإلى ذلك جنح السيد العلامة محمد بن عز الدين رحمه الله^(٢).

فصل: [القول في الإمامة]

قال تعالى: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٢٤]

فكان النبي صلى الله عليه وسلم المسؤول، وغيره من الظالمين المدحوض، ولما خصَّه الله بالإمامة قال صلى الله عليه وسلم: ((لا حكم لأحدٍ منكم معي)) وهذا الخبر مشهورٌ ومتواترٌ^(٣)، ومع هذا قال تعالى: "والذين آمنوا واتبعنهم... ذرياتهم" فذريته صلى الله عليه وسلم لاحقون به، لا حكم لأحدٍ معهم، كما أنه لا حكم لأحدٍ معه صلى الله عليه وسلم، ذلك حكم رب العالمين، "ومن أحسن من الله حكماً لقوم يؤمنون"، فمن هدى من ذريته صلى الله عليه وسلم إلى الحق فهو الإمام المفروض، على الأمة طاعته، وتلبية دعوته، والاستقامة على أمره ونهيه، قال تعالى: "أفمن يهدي إلى الحق أحق... تحكمون"، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ ذُرِّيَّتِي فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ، وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ)) رواه الهادي عليه السلام في الأحكام^(٤)، وفيه دلالة واضحة على أن من اتَّصف بهذه الأوصاف ولم يكن من الذرية أنه لا يكون خليفة، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله، وذريته صلى الله عليه وسلم هم الحسن والحسين ونسلهما، بدلالة قوله تعالى: "ومن ذريته داوود إلى قوله تعالى "وزكريا ويحيى وعيسى"، وقوله تعالى: "ندع أبناءنا" فدعا صلى الله عليه وسلم حسن وحسن عليهما السلام، وأما قوله تعالى: "ما كان محمد... رجالكم" ففيه دلالة على أنه ليس أبا أحدٍ من الأمة، بدلالة كاف الخطاب لا ذريته، وإلا لقال: من رجاله، ووجه صحته هذا أنه صلى الله عليه وسلم أبا رجالٍ لصلبه قاسم وإبراهيم، وكذا الحسن والحسين، إذ الرجلُ يُطلق على الذكر من بني آدم، سواءً

(١) نصح البلاغة ص ١٧٤، (ولا يضر): أي وليس ذا قلب فيضم فيه ما يقع في نفسه من ذلك. (من غير رقة): تكون لاحقة به؛ لأن ذلك إنما يكون في حق من كان له قلب فيرقُّ لمكانه. (من غير مشقة): تلحقه في ذلك؛ لأن المشقة إنما تكون في حال من لا يقدر على الانتقام وتغيير ما يكره فيلحقه من ذلك مشقة وألم. ينظر: الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي ليحيى بن حمزة ٤/١٤٣٠.

(٢) ينظر: مفتاح السعادة ص ٨٧٢ وقد نقل عن المفتي قوله: "الواجب في الغضب ونحوه من صفات الأفعال اعتقاد معناها على المعنى الذي يليق بالباري تعالى، ... قال وإنما اخترنا ذلك للاختلاف في معناها".

(٣) رغم زعم المؤلف أنه مشهور إلا أنني لم أجده في كتب الحديث لدى الزيدية وغيرهم، وقد أورده الزمخشري في الكشف ٥٦٤/١.

(٤) رواه الهادي في الأحكام بلاغاً باب: القول في فضل الامام العادل ٥٠٥/٢، وينظر: الجوهر الشفاف لعبد الله بن حمزة ٣٢١/١.

كان صغيراً أو كبيراً، قال تعالى: {وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً} [النساء: ١٧٦].

فصل: [القول في التوحيد]

قال تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [ال عمران: ١٨]

فلا يتوهمه، قاله أمير المؤمنين رضي الله عنه^(١)، وقال عليه السلام: «كل ما خطر ببالك، فهو على خلاف ما خطر ببالك»^(٢)، وقال: «صَوَّرَهُ فِي نَفْسِكَ بِأَيِّ صُورَةٍ شِئْتَ، وَشَبَّهَهُ بِمَا شِئْتَ، ثُمَّ انْظُرْ فِي ذَلِكَ، تَجِدُهُ مَصْنُوعًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الصَّانِعَ لَا يُشْبَهُ صَنَعَتَهُ، فَيَبْقَى مَعَكَ الْعِلْمُ، وَيَنْتَفِي عَنكَ التَّشْبِيهِ»^(٣)، { وَالْمَلَائِكَةُ } عطف على الاسم الجليل، بحمل الشهادة على معنى مجازي شامل للإقرار والإيمان، أي أقرُّوا بذلك، { وَأُولُو الْعِلْمِ } أي آمنوا به واحتجوا عليه بالأدلة التكوينية والشرعية، ونظيره قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب: ٥٦]، {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} فلا تتهمه، وانتصابه على الحال اللازمة كقوله تعالى: "وهو الحق مصدقاً" والعامل فيه معنى الجملة، وقولنا: فلا تتهمه، فيه نهاية التنزيه، وهي تقتضي التفويض والتسليم لأوامر العدل تعالى وقضاياه وأحكامه، وما قَصَرَ عن الفهم أتهم فيه العقل، القاصر عن بلوغ شأو أحكم الحاكمين، ووَكَّلَ علمه إلى الذي لا إله إلا هو العزيز الحكيم، وَقَطَعَ الْمُكَلَّفُ بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الرَّاجِحُ، كَمَا أُرْشِدُ سَبْحَانَهُ إِلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبِينَ، لَمَّا قَالُوا عَلَى وَجْهِ الْاِلْتِمَاسِ لَا الْاِعْتِرَاضِ وَالْاِلْتِمَاسِ: {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٣٠]، وقد صرَّح به القاسم بن إبراهيم والمرتضى وغيرهما، ولا يُعدل عن هذه الحقيقة؛ لأنها مأخوذة عن إمام العارفين، المرجوع إليه فيه عند كل من أرباب الدين، صلى عليه رب العالمين^(٤).

وهذه الآية قد شملت التوحيد بأولها، والعدل بآخرها، والمعنى فيها: أن الله سبحانه شَبَّهَ دلالته على وحدانيته بأفعاله الخاصة، التي لا يقدر عليها غيره، وبما أوحى من آياته الناطقة بالتوحيد، كآية الكرسي والإخلاص وغيرهم، بشهادة الشاهد في البيان والكشف، وكذلك إقرار ملائكته الكرام وأولو العلم القائمين بحق، ما تضمنته الآية من القول بالوحدانية والعدل في البرية، وهم ورثة الكتاب، المطهرون من الزلل والارتياب، أهل الاصطفاء والمودة والتطهير، ومن سلك مسلكهم المنير، وشهد من دُكِرَ بكونه مقيماً للعدل في جميع أفعاله، قوله الحق، وفعله الحق، العزيز الذي لا يُغالبه إله آخر، الحكيم

(١) نصح البلاغة ص ٥٥٨ وفيه قال الإمام عليه السلام: "التَّوْحِيدُ أَلَّا تَتَوَهَّمَهُ وَالْعَدْلُ أَلَّا تَتَّهَمَهُ".

(٢) نقله عنه العجري في مفتاح السعادة ص ١١٦٧.

(٣) ينظر: الديباج الوضي ٢/٢٧٧.

(٤) ينظر: الإصباح على المصباح ص ٥٢، والمرجع إليه: يقصد به الإمام علي عليه السلام.

الذي لا يَعْدُلُ عن الحق في أفعاله، ألا ترى أنه جعل سبحانه للعباد أفعالاً واقفةً على الاختيار، وقال: {وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ} [المؤمنون: ٦٣]، وقال: {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك كثير، وأعانهم بالآيات والأسباب؛ ليتمكنوا من الإتيان بما أمرهم به من الطاعة التي قدّمهم بها، وبيّن لهم طريق المعصية التي نهاهم عنها، قال تعالى: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ} [الكهف: ٢٩]، {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} [الإنسان: ٣] {وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ} [البلد: ١٠]، {فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (١٠)} [الشمس: ٨-١٠]، فما كان منهم من الطاعة فله فيه المنّة، وما كان منهم من المعاصي فله فيه الحجة، قال تعالى: {بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمْ لِلإِيمَانِ... الآية} [الحجرات: ١٧] وهذا الذي نختاره في تحقيق الأفعال، وإليه أشار والدنا الهادي لدين الله _تَبَتُّهُ اللهُ_ في البحث السديد^(١)، قال في جامع آل محمد: " قال الحسن: أجمع آل رسول الله أنه مَنْ أَحْسَنَ فَلَهُ عَلَيْهِ الْمَنَّةُ، وَمَنْ أَسَاءَ فَلَهُ عَلَيْهِ الْحِجَّةُ فِي إِسَاءَتِهِ وَغَيْرِ مَعْدُورٍ فِي مَعْصِيَتِهِ، وَلَنْ يَخْرُجَ الْخَلْقُ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَدْبِيرِهِ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ وَعَلَّمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلُوا، وَعَرَّفَهُمْ طَاعَتَهُ وَأَمْرَهُمْ بِهَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَيْهَا، وَعَرَّفَهُمْ مَعْصِيَتَهُ وَنَهَاغَهُمْ عَنْهَا، وَأَغْنَاهُمْ عَنْهَا، قَالَ الْحَسَنُ: فَلَيْسَ أَحَدٌ يَصِيرُ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ [ق ٤]، إِلَّا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَصِيرُ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِنِقْمَةِ اللَّهِ، وَالْحِجَّةُ لِلَّهِ عَلَى الْمَطِيعِ وَالْعَاصِي أ.هـ" ^(٢)، إلى غير ذلك فمن تَطَلَّبَ على الله الأعداء فالى غير الصراط مال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أنصفوا الناس من أنفسكم، ولا تحملوا على الله ذنوبكم)) رواه أبو طالب في أمالية عن أبي أمامه^(٣)، وفيها من حديث شداد: ((الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله عز وجل))^(٤)، واعلم أنه تعالى جعل العدل مما هو لازم للتوحيد في الإلهية، ومما هو قائم به، وشهد به لنفسه، والعدل ضد الجور والعسف والعنف وهو النصفة، وذلك كله دون تكليف ما يُطاق، وهو الوُسع، وكذا القِسْطُ في الأمور بين الإفراط والتفريط، وفي حديث أمالي أبي طالب: ((يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ حَرَامًا))^(٥)، والمراد مجاوزة الحد،

(١) كتاب البحث السديد فيما يكفي في بابي العدل والتوحيد للحسن بن يحيى والد المؤلف.

(٢) ينظر: الجامع الكافي ص ٤٤٠-٤٤١، وتحفة الأعلام للقاسمي ص ٩.

(٣) جزء من حديث أخرجه أبو طالب في الأمالي ١٥٥/٢، وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٨٢/٨ (٨٠٨٢) من طريق العلاء بن سليمان الرقي، عن الخليل بن مروة.

(٤) الأمالي ٧٦/٢، وأخرجه أحمد في المسند ١٢٤/٤.

(٥) الأمالي ١٥٨/٢، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ١٧٢/١ برقم (٤٩٠) عن أبي ذر، وأخرجه مسلم في صحيحه

١٩٩٤/٤ (٢٥٧٧) من طريق مروان بن محمد الدمشقي، عن سعيد بن عبد العزيز.

وأصل التحريم المنع، فلما كان ممتنعاً منه تعالى _ لمقام عدله _ أطلق عليه التحريم بمشابهته في أصل عدم الشيء، وفي هذه الآية فضيلةً جليلاً، شاهدةً للعلماء بأنهم بالمنظر الأعلى، حيث قرّنه عزّ وعلا مع مَنْ قرّن، جَعَلْنَا اللهُ مِنْهُمْ بَحْفَهُ، فهو ذو الفضلِ والمن.

فصل: [في المحكم والمتشابه]

قال الله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمران: ٧]

اعلم وفّقك الله أن الآية الكريمة دلّت بأولها وآخرها أن الكتاب منقسمٌ على قسمين، أحدهما: يتعلق بالتكليف وهو محكم، ومتشابهٌ يجبُ ردهُ إلى المحكم، قال أمير المؤمنين في النهج في صفته: «...مُفَسِّرًا مُجْمَلُهُ وَمُبَيِّنًا غَوَامِضَهُ، وَقَالَ: وَيَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَقَالَ: وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ عِلْمًا بَادِيًا وَآيَةً مُحْكَمَةً تَزْجُرُ عَنْهُ أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ»^(١)، وقال الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام: "والأمهات: فهي اللواتي يُردُّ إليهنَّ المتشابهات، وأمُّ كلِّ شيءٍ فأصله، وأصله فمحكمه، الذي تُردُّ إليه الفروع والاختلاف، ويقع بالرجوع إليه بعد التشاجر الائتلاف"، وقال: "وما كان من المتشابه _ مما يحتاج الخلق إلى فهمه _ فقد أطلع الله العلماء الذين أمر بسؤالهم على علمه، وهو ما كان تأويله مخالفاً لتنازله"^(٢)، فإن قلت: فهلاً كان كلُّه مُحْكَمًا، قلتُ: القرآن نزل بألفاظ العرب وعلى أسلوبهم وكلامهم على ضربين: الأول: الموجز الذي لا يخفى على سامع، والثاني: المجاز والكنائيات والإشارات والتلويحات والتمثيلات، وهذا هو المستحسن عندهم، فأُنزل القرآن على الضربين؛ ليتحقق عجزهم، فكانه قال: عارضوه بأي الضربين شئتم، ولو نَزَلَ مُحْكَمًا لَقَالُوا: هَلَّا نَزَلَ بِالضَرْبِ الْمُسْتَحْسَنِ عِنْدَنَا، قَالَ جَارُ اللهِ: "وَلَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَتَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ لسهولة مأخذه، ولأعرضوا عمّا يحتاجون فيه إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال، ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به، ولما في المتشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق والمنتزّل فيه، ولما في تقادح العلماء وإتباعهم القرائح _ في استخراج معانيه ورده إلى المحكم _ من الفوائد الجليّة، والعلوم الجمّة، ونيل الدرجات عند الله، ولأن المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ولا اختلاف، إذا رأى ما يتناقض في ظاهره، وأهمّه طلب ما يُوفّق بينه، ويجريه على سنن واحد، ففكّر وراجع نفسه وغيره ففتح الله عليه، وتبيّن مطابقة المتشابه المحكم، ازداد طمأنينةً إلى معتقده، وقوةً في إيقانه"^(٣)،

(١) ينظر مجموع الأقوال في: نهج البلاغة ص ٤٤، ١٩٢، ٢٦٦.

(٢) ينظر القولان في: لوامع الأنوار ٣٥٧/٢، والمصاييح الساطعة ١٧٣/٦.

(٣) تفسير الكشاف ٣٣٨/١.

{قَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} أي طلب فتنة الناس عن دينهم وإضلالهم، أخرج عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والبيهقي في الدلائل من طرق عن عائشة قالت: « تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ...الآية}، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ))»^(١)، ولفظ البخاري: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»^(٢)، وفي لفظ لابن جرير: ((إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، وَالَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِيهِ، فَهَمُ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ، فَلَا تَجَالِسُوهُمْ))^(٣)، {وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} بالباطل، لا تحريماً للحق، والحال أنهم ليسوا من أهل التأويل في شيء، وأن ما يتبعونه ليس بتأويل أصلاً؛ لأنه تأويل غير صحيح، قال أمير المؤمنين في النهج في صفة ما سيأتي بعده: «كَانَتْهُمْ أَيْمَةُ الْكِتَابِ وَلَيْسَ الْكِتَابُ إِمَامَهُمْ»^(٤)، والثاني: استأثر الله بعلمه^(٥)، قال تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ} على الشمول {إِلَّا اللَّهُ} سبحانه، قال أمير المؤمنين في صفته في رواية النهج: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ ظَاهِرُهُ أَيْبِقُّ، وَبَاطِنُهُ أَعَمُّ»، وقال في رواية أبي طالب والنهج: «وَمَا كَلَّفَكَ الشَّيْطَانُ عِلْمَهُ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْكِتَابِ قَرْضُهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَكُلُّ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّهُ مُنْتَهَى حَقِّ اللَّهِ عَلَيْكَ»^(٦)، قلت: والراجح الوقف هنا، قال الهادي إلى الحق: "فأخبر أنه لا يعلم تأويله إلا الله، وأن الراسخين في العلم إليه يردونه، إذ لم يعلموه، وإذ حُجِبَ عنهم تأويله فلم يفهموه"^(٧)، وقال شيخ آل الرسول محمد بن القاسم بن إبراهيم: "وَمِنَ الْقُرْآنِ مَا نَزَّلَهُ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَجَعَلَ عِلْمَهُ لَهُ خَاصَّةً، وَهُوَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ خَفِي"^(٨)، وقال القاسم بن إبراهيم، والمرتضى، والحسين بن القاسم العياني، والإمام أحمد بن سليمان، وغيرهم: "ومما استأثر الله بعلم معانيه دون خلقه فواتح السور"^(٩)، {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}: مبتدأ [ق ٥]، خبره: {يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ}، كلٌّ من المحكم والمتشابه، وما استأثر

(١) صحيح مسلم ٢٠٥٣/٤ رقم (٢٦٦٥)، وسنن أبي داود ٩٨/٤ برقم (٤٥٩٨).

(٢) صحيح البخاري ٣٣/٦ برقم (٤٥٤٧).

(٣) جامع البيان ١٩١/٦.

(٤) نصح البلاغة ص ٢٠٥.

(٥) أولاً: قد سبق بيانه ويقصد به: ما يتعلق بالتكليف وهو محكم ومتشابه...

(٦) القولان في: نصح البلاغة ص ٦١، والأمال ٢٣٧/١.

(٧) ينظر: المصايح الساطعة الأنوار ١٧٣/٦.

(٨) لم أجد القول في المصادر التي اطلعت عليها.

(٩) مفتاح السعادة ص ١١١٥.

الله بعلمه {مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا}، {وَمَا يَدَّكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}، قال أمير المؤمنين في رواية النهج والأمالى: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ أَعْنَاهُمْ اللَّهُ عَنِ اقْتِحَامِ السُّدَدِ الْمَضْرُوبَةِ دُونَ الْغُيُوبِ، الْإِقْرَارُ بِجُمْلَةٍ مَا جَهَلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمَحْجُوبِ، فَقَالُوا: أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، فَمَدَّحَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنِ تَنَاوُلِ مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْمًا، وَسَمَّى تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيمَا لَمْ يُكَلِّفُهُمُ الْبَحْثَ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوحًا»^(١)، وقال أيضا في النهج: «...بَيْنَ مَاخُودٍ مِثْلِاقٍ فِي عِلْمِهِ وَمَوْسَعٍ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ»^(٢)، وأخرج ابن المنذر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: «تفسير القرآن على أربعة أوجه: منه تفسير لا يسع أحدا جهله، وتفسير تعرفه العرب بألسنتها أي لغاتها، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»^(٣).

مسألة: منهج المفسرين في تأويل بعض الآيات المتشابهة:

قال تعالى: {وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ} [الحاقة: ١٧]، وقال تعالى {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (٢١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ (٢٢)} [البروج: ٢١-٢٢]، وقال تعالى: {ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ} [القلم: ١]، وقال تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا} [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: {فَمَنْ تَقَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [المؤمنون: ١٠٢]، وقال تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: ١٣]، وقال تعالى: {فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ} [المدثر: ٨].

اختلف أئمتنا في تفسير هذه الآيات، فمنهم من جَوَّزَ حملها على ظاهرها، ومنهم من تأوَّلها، قال الهادي والقاسم والناصر والمرتضى، وغيرهم من المتقدمين: العرش مجاز، عبارة عن عز الله ومُلكه^(٤)، وقال الصادق والهادي والمرتضى وغيرهم: والكرسي عبارة عن علمه تعالى^(٥)، قال المهدي وغيره من

(١) نصح البلاغة ص ١٢٥، والأمالى ٢٣٨/١. والاحتحام: الهجوم والدخول مغالبة. والسُدَدُ المضروبة: جمع سُدَّة، وهي الرتاج. ينظر: شرح نصح البلاغة لابن أبي الحديد ٤٠٤/٦.

(٢) نصح البلاغة ص ٤٤. الموسع على العباد في جهله: كالحروف المفتحة بما السور نحو (الم والر) وغيرها.

(٣) مجمع البيان ٣٩/١.

(٤) ينظر: الكافي للكليني ١٣١/١، والبدر المنير في معرفة العلي الكبير ٤٩/١ وفيه: "وليس هناك عرش مخلوق عند الهادي - عليه السلام - وأهل البيت - عليهم السلام... فلا تحديد من الدخول في قولنا بالمجاز وأنه عبارة عن عز الله سبحانه ومملكه، وهذا قولنا أهل البيت".

(٥) مجمع البيان ١٤١/٢ وفيه أورد الطبرسي عدة أقوال في تأويل معنى (وسع كرسيه) فذكر منها: أنه بمعنى علمه تعال، ونسب هذا القول لابن عباس ومجاهد، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وقيل: هو العرش، وقيل الملك، وقيل: سرير دون العرش، والخلاف في ذلك لا يعيننا.

أثمتنا: ويجوز أن يكونا قبلتين للملائكة عليهم السلام، كما أن الكعبة قبله البشر، تعبدهم الله بتعظيمهما^(١)، وقال القاسم وولده محمد والهادي والحسين بن القاسم العياني: واللوح عبارة عن علمه تعالى^(٢)، وقال المهدي وبعض المعتزلة: بل هو على الحقيقة، قيل: فوق السماء السابعة محفوظاً من وصول الشياطين إليه، وقيل: مُعلّق بالعرش^(٣)، ودليل صحته الآثار النبوية^(٤)، قالوا: يستلزم الغفلة من الله، أُجيب: كذلك يلزم في أمره بإرصاد الحفظة وكتابهم^(٥).

وقال أمير المؤمنين: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أول ما خلق الله تعالى القلم، ثم خلق الدواة، وهو قوله تعالى: {ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ}، ثم قال له: لَتَخَطَّ كُلُّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، رواه في المجموع^(٦)، وقال الهادي: "والنون: هو الحوت، وما أحسب _ والله أعلم_ أن الله أقسم في هذا الموضع بنونٍ غير نون يونس الذي التقمه، والقلم: هو هذا الذي هدى الله الخلق إليه، وامتنَّ عليهم به"^(٧)، وقال القاسم والهادي وجمهور الآل: والصراط والميزان مجاز، فالميزان عن إقامة العدل، قال تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِطَ} [الأنبياء: ٤٧] ، والصراط عن دين الله، قال تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} [الفاتحة: ٦]، قال المؤيد بالله والمنصور بالله والمهدي وكثير من المتقدمين _ وهو مذهب أكثر الأمة _ : بل الميزان حقيقه، وله عمودٌ ولسانٌ وكفتان^(٨)، وقال القاسم بن محمد: "وزن الأعمال غير ممكن، إذ

(١) ينظر: الاحتراس عن نار النبراس ٣٣٢/١.

(٢) ينظر: الاحتراس عن نار النبراس ٣٥٧/١ وقال فيه: جمهور أثمتنا: واللوح عبارة عن علمه، وقالت الحشوية: بل على حقيقته وهو أول مخلوق، قلنا: لا يحتاج إلى الرصد إلا ذو غفلة... إلخ.

(٣) ينظر: تفسير الكشاف ٧٣٣/٤، والدر المنثور ٤١٥/٣.

(٤) ومن جملة الأحاديث ما أورده السيوطي في الدر المنثور ٤١٥/٣: وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن أبي سنان قال: "أقرب الخلق إلى الله اللوح وهو مُعلّق بالعرش فإذا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُوْحِيَ بِشَيْءٍ كَتَبَ فِي اللُّوحِ فَيَجِيءُ اللُّوحَ حَتَّى يَقْرَعَ جَبْهَةَ إِسْرَافِيلَ وَإِسْرَافِيلُ...". ينظر: العظمة لأبي الشيخ الأصفهاني ٧٠٤/٢.

(٥) ينظر: الجواهر الشفاف لعبد الله بن حمزة ٤٩٩/٥، ونهاية الأرب للنويري ٨٧/١٨.

(٦) أخرجه الإمام زيد في المجموع الفقهي والحديثي والمسمى بمسند زيد ص ٣٠٠ برقم (٦٥٢).

(٧) ينظر: المصايح الساطعة ٧١/٢.

(٨) ينظر: مجمع البيان ٢٦٨/٢ و ١٩٧/٤، والكاشف الأمين لمدايس ٤٠٣/٣، وجمار الأنوار ٢٤٤/٧ و ٧١/٨. والذي

نميل إليه هو التوقف هل هو حقيقة أم مجاز إذ لا قاطع على أحد الأمرين والله أعلم.

هي أعراض^(١)، ويقال ممكن في حق الله تعالى، كما في الإعادة بعد العدم المحظ، فماذا يقال سنل^(٢)، وقال زين العابدين والمؤيد بالله والموفق بالله والمهدي وغيرهم من الأئمة: والصراط في الأخرة جسرٌ على جهنم كذلك حقيقة، كما جاءت بهما السنّة، وإن لا مانع منها عقلاً، فيجب الحمل على الظاهر، قال القاسم بن محمد: وفيه تنغيصٌ على تلك الحالة المروية، أي المرور على الصراط، أُجيب: بأن الله قادرٌ على تمكينهم على المضى من غير تنغيص^(٣)، قال أحمد بن محمد الشرفي، وغيره: والصُّورُ لغةٌ: القَرْنُ^(٤)، وقال الهادي وهو المأخوذ من كلام القاسمية: "بل صور الأموات بضم الصاد وفتح الواو وهو المراد بقولهم: ونُفخ في الصور"^(٥)، وقال الإمام أحمد بن سليمان: "بل مجازٌ، عن صوتٍ يُحدثه الله لإفزع الخلائق، أو إمامتهم، أو إحيائهم"^(٦)، وقال ابن عباس وأكثر الأمة: بل حقيقة، كما وردت به السنّة^(٧)، قال بعض الأئمة: الأصل الحقيقية، فالبقاء عليه أظهر، وأكمل لوجه الحكمة وأبهر^(٨). وقال القاسم بن محمد: "والناقور: مجاز، وهو لغةٌ: آلة، نحو الطبل المعروف"^(٩)، وقال الهادي: "بل هو علامةٌ من الله يجعلها ليوم الدين، وقد يكون من نور، أو من أصوات الملائكة"^(١٠)، وقال أكثر الأمة: بل

(١) العَرَض: هو الشيء القائم بغيره، وهو من توابع الجسم وصفاته، سُمِّيَ عرضاً لاعتراضه في الأوهام؛ ولأنه لا يوجد منفرداً من الأجسام؛ ولأنه يضعف عن القيام بنفسه، ويزول بضدّه، وقد سُمِّيَ الله سبحانه وتعالى متاع الحياة الدنيا عرضاً، لضعفه وزواله، ينظر: حقائق المعرفة ص ٨٨.

(٢) ينظر القول في: مجمع البيان ١٩٧/٤، والكاشف الأمين ٤٠٣/٣.

(٣) ينظر: بحار الأنوار ٦٦/٨.

(٤) فسره بذلك الإمام زيد في تفسيره غريب القرآن ص ٤٢، وينظر: تاج العروس ٣٦٢/١٢ مادة (صور).

(٥) ينظر: المصايح الساطعة ٣٥٦/١، والكاشف الأمين ٣٩٠/٣ وقال مداعس فيه: "وهو قول الهادي والإمام القاسم بن محمد وسيد المحققين عليهم السلام، وقتادة، وأبو عبيدة".

(٦) ينظر: الكاشف الأمين ٣٩٠/٣.

(٧) ينظر من جملتها: ما أخرجه الإمام الموفق بالله عليه السلام في أماليه عن زيد بن أرقم مرفوعاً: "كيف أن نعم وصاحب الصور قد التقم وحتى جبهته ينتظر متى يؤمر فينفخ في الصور"، وأخرجه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وقد تركناها اختصاراً.

(٨) قلت: الأظهر والله أعلم أن ذلك الصوت هو الذي يحدث عند النفخ في الصور، لأنه إذا نفخ في القرن الذي هو معنى الصور لغة تولد منه صوت عنده يجتمع الناس في النادي، فإطلاق الصور على الصوت من باب إطلاق اسم الملزوم على اللازم تجوزاً.

(٩) مجمع البيان ٩٢/٣، وينظر: القاموس المحيط ٤٨٦/١ مادة (نَقَر).

(١٠) ينظر: ينظر القولان في: الكاشف الأمين ٤١٠/٣.

هو حقيقة كما جاءت به السنّة^(١)، وقال الهادي، وأبو هاشم، وقاضي القضاة، وأكثر المعتزلة: والجنّة والنار لم يُخلقا قطعاً، وقال الإمام يحيى وأبو علي وأبو الحسين وغيرهم: قد خُلقتا قطعاً، وقال القاسم: "الجنّة مخلوقة في غير سماء ولا أرض، وقد أسكن الله آدم وزوجته الجنّة وأخرجهما منها بعصيانهما"، وقال المرتضى والمهدي وأبو القاسم البلخي وكثير من البغداديين: ولا قطع بأيّهما، قال القاسم بن محمد "وهو الحق" [أي القول الثالث].

وأقول: هذه الأشياء جاء بها الوحي في القرآن المجيد، فالمتحمّ علينا الإيمان بها، [ق ٦] ففي قدرة الله ما هو أعظم من ذلك، وهي من أمور الغيب التي مدح الله المتقين عليها بقوله: "يؤمنون بالغيب" وليس هذا مما تعبّدنا به، ولا فرض علينا معرفة كفيته، بل فرض علينا الإقرار والتصديق^(٢)، ولذا قال أمير المؤمنين: «فَكَلِّ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، ذَلِكَ مُنْتَهَى حَقِّ اللَّهِ عَلَيْكَ»^(٣) في سياق ما لم يفرض في القرآن مشتمل على جمل كثيرة، لا يعرف تفصيلها غير منزلها على المهل والتدرج؛ ليعرف عجز تلك القوى، وجهالة أهلها في تلك الدعوى، وقد ذكر هذا كثير من علماء الأمة وأئمة العترة، منهم باب مدينة العلم في خطبة الأشباح وغيرها، ومثل ذلك ذكر الإمام يحيى في أوائل كتاب التمهيد، وللسيد العلامة محمد بن منصور بن المفضل، وشيخي آل محمد محمد بن منصور، وقاضي القضاة، وابن متّوية في الجزء الرابع من المحيط، والحاكم بن كرامة في شرح العيون في الفصل السابع، والرازي في النبوات في كتابه الأربعين، والقاضي عياض في الشفا في كلامه على القرآن، والغزالي في الرسالة القدسية من أول الإحياء، وذكر هذا السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير^(٤).

فصل: [إقرار الله عباده بالوحدانية، وإشهادهم على ذلك]

قال تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ} [الأعراف: ١٧٢]

قد تعلق من خالف الخزنة^(٥) بخبر روه في تفسير هذه الآية، وذلك أن الله سبحانه مسح ظهر آدم

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٥، وتفسير القرطبي ٧٠/١٩.

(٢) ينظر الأقوال المتقدمة بالمتن في مسألة خلق الجنة والنار ونفي ذلك في: مفتاح السعادة ص ١٩٠١-١٩٠٩ حيث أورد العجري مجموع هذه الأقوال وعزاها لقائلها وأورد حجة كل قول، وسحجم عن سردها وإيرادها كونها من الغيبات التي لا يعلمها إلا الله، والتي تعبّدنا بها وأمرنا بالإقرار والتصديق بما فيهما من الوعد والوعيد، وما ذكره المؤلف من تعقيب هو الأسلم والأحكم.

(٣) ينظر: نهج البلاغة ص ١٢٥، وتيسير المطالب ص ٣٥٣.

(٤) ينظر: نهج البلاغة ص ١٢٥ وما بعدها، والتمهيد ليحيى بن حمزة ص ١٠٨، وإحياء علوم الدين ١٠٥/١ وما بعدها.

(٥) يقصد بهم العترة، فهم خزنة الكتاب.

فاستخرج منه ذريته، فقال هؤلاء للجنة، وهؤلاء للنار ولا أبالي، وقرّرهم على أنفسهم، فقالوا بلى، وأخذ عليهم الميثاق، فأعطاه طائفة طائعين وطائفة كارهين^(١)، على وجه التقيّة، ولا شك أن قوله: {مِنْ ظُهُورِهِمْ} بدلٌ من بني آدم، بدلُ البعض من الكل، والمعنى: أخذ ذرياتهم من ظهورهم: إخراجهم من أصلابهم نسلًا، وعلى هذا فلم يذكر الله أنه أخذ من ظهر آدم شيئًا، ألا ترى قوله تعالى: {مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ} ولم يقل: من ظهره ذريته، قال أصحاب النظر وأرباب المعقولات: إن الله سبحانه وتعالى أخرج الذرية_ وهم الأولاد_ من أصلاب آبائهم نطفةً إلى أرحام أمهاتهم، وجعلها علقة، ثم مضغة، ثم بشرًا سويًا، وخلقًا كاملاً، ثم أشهدهم بعقولهم وبصائرهم على أنفسهم، بما ركّب فيهم من دلائل وحدانيته، وعجائب خلقه، وغرائب صنعه، فبالإشهاد كأنهم قالوا: بلى أنت ربُّنا، وإن لم يكن هناك قولٌ باللسان، ولذلك نظائرٌ منها: قوله تعالى: {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَبِيٌّ طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا نَبِيًّا يُصَلِّتُ: [١١]، وقوله: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [يس: ٨٢]، وقول العرب: قال الجدار للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني، فإن الذي ورائي ما خلاني ورائي، وقال الشاعر: إذا قالت الأنساغ للبطن الحقي : قالت له ريح الصبَا قرّار^(٢).

والمعلوم أنه ليس هناك قولٌ، وإنما هو تمثيلٌ وتصويرٌ، وهو مشهورٌ واسعٌ في الكتاب والسنة وكلام العرب، قال بعض المحققين: وهذا القول لا مطعن فيه البتة، {أَنْ تَقُولُوا} مفعولٌ له، أي فعلنا ذلك، من نصب الأدلة الشاهدة على صحّتها، كراهية أن تقولوا يوم القيامة لنا: كنّا عن هذا غافلين، لم ننبه عليه، أو كراهية أن تقولوا: {إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ}، لأن نصب الأدلة على التوحيد وما نُبِّهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عُذر لهم في الإعراض والإقبال على التقليد والافتداء بالأباء، كما لا عُذر لأبائهم في الشرك وأدلة التوحيد، منصوبةٌ لهم، {أَفْتُلُكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطُلُونَ} أي كانوا السبب في شركنا، لتأسيبهم الشرك، وتقديمهم فيه، وتركه سنةً لنا.

فصل: [القول في تأويل قوله تعالى] {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكَوِّنَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (١٨٩) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (١٩٠) }

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٣٥/٢٩ برقم (١٧٥٩٤)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين ٨٥/١ برقم (٨٤)، والبخاري في مسنده ٤٦/٨ برقم (٣٠٣٢)، وغيرهم كثير، وينظر تفنيد الردود في: الاحتراس عن نار النبراس ص ٨٥٨.

(٢) البيت لأبي النجم العجلي وهو شطرٌ لبيتٍ وعجزٌ لآخر، والنسج بالكسر: حزامٌ عريضٌ يُشدُّ به وسط الدابة، وقرقارا: اسم فعل أمر بمعنى قرقر، والقرقرة: دُعَاءُ الْإِبِلِ، كأنه يأمر السحاب بذلك، وهو صوت الرعد. ينظر: أساس البلاغة ٢١٨/١، ولسان العرب ٥٧٢/١١.

[الأعراف: ١٨٩-١٩٠]

قال قومٌ من المُجبرّة: هذه الآية واردة في شرح قصة آدم، والضمير في {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ} عائدٌ إلى آدم وحواء عليهما السلام، ورووا في ذلك أخباراً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليت شعري متى ذكر الله آدم عليه السلام في هذه الآية، ألا ترى إلى قوله تعالى: {عَمَّا يُشْرِكُونَ} أن الضمير عائدٌ إلى جماعة، ثم قال بعدها: {أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلِفُونَ} وهذا دليلٌ على أنها رُدُّ على من جعل الأصنام شركاء لله (١)، قال بعض المحققين من الأشاعرة: الذي يجب على كل مسلم أن لا يلتفت إلى هذا التأويل، _معنى التأويل الذي رووه_ كيف وذلك يُوجبُ الجزم بتكفير آدم عليه السلام، وذلك لا يقول به عاقل أ.هـ (٢)، وفي تأويل هذه الآية ثلاثة أوجه (٣): أحدهما: أن الله تعالى ذكر هذه القصة على تمثيل ضرب المثل، وبيان أن هذه الحالة صورةٌ لهؤلاء المشركين في جهلهم بالشرك، وتقدير هذا الكلام كأنه تعالى يقول: (هو الذي خلق كل واحد منكم من نفسٍ واحدة، وجعل من جنسها زوجها)، قال تعالى: {وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا}، أي إنساناً يساويه في الإنسانية، فلما تَغَشَّى الزوجُ زوجته، وظهر الحمل، دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً سوياً لنتكونن من الشاكرين لا لئلا نك ونعمانك، فلما آتاها صالحاً سوياً جعلها له شركاء فيما آتاها، لأنهم تارة ينسبون ذلك الولد إلى الطباع، وإلى الكواكب، وإلى الأصنام، أي كلٌّ إلى معبوده، ثم قال تعالى: {فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} أي تنزّه عن ذلك الشرك، وهذا التأويل في غاية الصحة والساد، الثاني: أن يكون الخطاب لقريش، أي (هو الذي خلقكم من نفسٍ قصي، وجعل من جنسها زوجها قرشية؛ ليسكن إليها، فلما آتاها ما طلبا _من الولد الصالح السوي_ جعلها له شركاء فيما آتاها، حيث سُمِّي أولادهما الأربعة عبدُ مناف، وعبدُ العزى، وعبدُ قصي، [ق٧] وعبدُ اللات، وجعل الضمير في {يُشْرِكُونَ} لهما، ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك، الثالث: على فرض أنها واردة في قصة آدم وحواء _عليهما السلام_ أن المشركين كانوا يقولون: إن آدم كان يعبد الأصنام، ويرجع في طلب الخير ودفع الشر إليها، فذكر تعالى قصة آدم وحواء، وحكى عنهما أنهما قالوا: {لِئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} أي لاشتغلا بشكر تلك النعمة، ثم قال: { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } فقولته: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ} ورد بمعنى الاستفهام، على سبيل الإنكار والتبعيد، والتقرير، وحذف الهمزة في اللغة جائز،

(١) ينظر: تفسير الكشاف ١٨٦/٢، والتبيان في تفسير القرآن للطوسي ٤٨/٥.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٤٢٧/١٥ حيث ذكر عدة تأويلات وعقب قائلاً: " وإن كان الثاني كان هذا قولاً بأن آدم عليه السلام اعتقد أن الله شريكاً في الخلق والإيجاد والتكوين وذلك يوجب الجزم بتكفير آدم، وذلك لا يقوله عاقل. فثبت بهذه الوجوه أن هذا القول فاسد ويجب على العاقل المسلم أن لا يلتفت إليه.

(٣) ذكر هذه التأويلات بنصّها المجلسي في بحار الأنوار ٢٥٤/١١-٢٥٦، وينظر: تفسير الرازي ٤٢٨/١٥.

قال الشاعر: طربتُ وما شوقاً إلى الأبيض أطربُ ... وَلَا لِعَبَاءِ مَنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ، أي: أو ذو الشيب يلعب؟^(١)، ثم قال تعالى: {فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} أي عن شرك هؤلاء الذين يقولون بالشرك، وينسبونه إلى آدم عليه السلام.

فصل: [القول في تأويل قوله تعالى] {أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابٌ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ} [محمد: ١٧]

أي برهانٌ نيرٌ عظيم الشأن، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، {وَيَتْلُوهُ}: أي يعقبه، {شَاهِدٌ}: وهو وصيُّه عليه السلام، {مِنْهُ}: أي من محمد^(٢)، أخرج في زوائد المسند في قصة براءة: ((وَأَكَنَّ جَبْرِيْلَ جَاءَنِي، فَقَالَ: لَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ))^(٣)، وأخرج ابن أبي شيبة، وأحمد، والترمذي وحسنه، وأبو الشيخ، وابن مردويه من حديث أنس: ((لَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَلِّغَ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي))، فَدَعَا عَلِيًّا^(٤)، وأخرج ابن مردويه عن عليّ عليه السلام قال: « قال رسول الله: (({أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ} أنا، {وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ}: قال: علي))^(٥)، وأخرج ابن جرير، وابن مردويه، وأبو نعيم في المعرفة، والديلمي، وابن عساکر، وابن النجار عن ابن عباس قال: لما نزلت {إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} [الرَّعْدُ: ٧] وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدره فقال: ((أنا المنذر، وأوماً بيده إلى منكب عليّ، فقال: أنت الهادي يا عليّ، بَكَ يَهْتَدِي المَهْتَدُونَ مِنْ بَعْدِي))^(٦)، وأخرج الخطيب من حديث أنس: ((أَنَا وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَىٰ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَعْنِي عَلِيًّا))^(٧)، {وَمِنْ قَبْلِهِ}: أي من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، {كِتَابٌ مُوسَىٰ}: أي جاء بالكتاب موسى، أو من قبله شاهدٌ له صلى الله عليه وسلم كتاب موسى، لأنه

(١) أقول: تُحذف الهمزة تخفيفاً، والبيت للكميت، وهي ضمن قصائده البليغة المطولة المسماة "بالهاشميات". والطرب: حِقَّة

تعتري عند شدة الفرح أو الحزن والهم. والببيض: المراد بها النساء الحسنان، ويريد بالبياض هنا: نقاء اللون من الكلف والسواد ينظر: خزانة الأدب ٣١٣/٤.

(٢) أورد هذا التأويل الطوسي في التبيان ٤٥٣/٥.

(٣) مسند أحمد ٤٢٧/٢ برقم (١٢٩٦) وقال المحقق: "إسناده حسن"، وغاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي ٢٢٨/٣ برقم (٣٢٦٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٧٤/٦ برقم (٣٢١٣٥)، وأحمد في المسند ٢١٢/٣ برقم (١٣٢٤٦)، والترمذي في سننه ٢٧٥/٥ برقم (٣٠٩٠).

(٥) أخرجه المتقي الهندي عن ابن مردويه في كنز العمال ٤٣٩/٢ برقم (٤٤٣٩).

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره واللفظ له ٣٥٧/١٦ برقم (٢٠١٦١)، والمتقي في كنز العمال عن الديلمي - عن ابن عباس ٦٢٠/١١ برقم (٣٣٠١٢).

(٧) رواه ابن الخطيب في تاريخ بغداد ٨٦/٢.

[أي النبي صلى الله عليه وسلم] كان موصوفاً في التوراة والانجيل، {إِمَامًا وَرَحْمَةً أَوْلَيْكَ}: أي من كان على بَيِّنَةٍ من رَبِّهِ وشاهده، والجمع هنا للتعظيم {يُؤْمِنُونَ بِهِ}: أي بالله وبما نَزَّل.

فصل: [القول في ديمومة الجنة والنار]

قال تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ (١٠٦) خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (١٠٧) } [هود: ١٠٦-١٠٧]

أي وجبت لهم النار؛ لإساءتهم، {فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ} صوتٌ شديد، {وَشَهيقٌ} صوتٌ ضعيف، قال الشَّمَاخ: بَعِيدٌ مَدَى التَّطْرِبِ أَوَّلُ صَوْتِهِ ... زَفِيرٌ وَيَتَلَوُّهُ شَهيقٌ مُحَشَّرَجٌ^(١)، {مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ} قال جار الله: "فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد سماوات الآخرة وأرضها وهي دائمة مخلوقة للأبد، والدليل على أن لها سماوات وأرضاً قوله تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ} [إِبْرَاهِيم: ٤٨] وقوله: {وَأُورَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ} [الزمر: ٧٤] ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخرة مما يُقْلَهُمْ وَيُظْلَهُمْ، إما سماءً يخلقها الله، أو ظلهم العرش، وكلما أظلك فهو سماء، والثاني: أن يكون عبارة عن التأييد ونفي الانقطاع، كقول العرب: (ما دام تعار، وما أقام تبيير، وما لاح كوكب) وغير ذلك من كلمات التأييد^(٢)، {إِلَّا} غير، {مَا شَاءَ رَبُّكَ} من الزيادة مما لا مُنتهى له، {وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا} غير، {مَا شَاءَ رَبُّكَ} من الزيادة، كما قال تعالى: (ورضوان من الله أكبر) ولهم ما ينفصل عليهم _ سوى ثواب الجنة _ مما لا يعرف كُنْهه إلا الله، {عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ} أي غير مقطوع، ولكنّه ممتدٌ إلى غير نهاية، ولأهل التفسير في تأويل الاستثناء هذا تأويلات جمة، واخترنا هذا لخلوّه عن التكلّف، وقد سبق إليه السيوطي^(٣)، قال الرضي: "ومذهب سيبويه وقوع {إِلَّا} صفة مع صحة الاستثناء^(٤)، قال: يجوز في قولك ما أتاني أحدٌ إلا زيد، أن يكون (إلا زيد) بدلاً وصفة، وعليه أكثر المتأخرين، تمسكاً بقوله _ أي قول عمرو بن معدي كرب _: وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه ... لِعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٥)، وغير ذلك، وذكر أنهم لا يشترطوا الشروط التي

(١) البيت للشماخ يصف حمار وحشياً، وقد نسبه له الجاحظ في كتابه الحيوان ١٨٥/٣. والمدى: المسافة والغاية. والتطريب:

ترديد الصوت وترخيمه. والزفير: إخراج النفس بشدة. والمحشرج: اسم مفعول، الصوت الذي يردده في حلقة وصدده.

(٢) تفسير الكشاف ٤٣٠/٢.

(٣) ينظر: الدر المنثور ٤٧٧/٤.

(٤) ينظر: الكتاب لسبويه ٣١١/٢.

(٥) نسبه له ابن منظور في لسان العرب ٤٣٢/١٥، والبغداد في خزنة الأدب ٤٢١/٣ وقال: "هذا من شواهد سبويه، على أن إلا صفة لكل مع صحة جعلها أداة استثناء، ونصب الفرقدين على الاستثناء كما هو الشرط في وصفية إلا".

شرطها بعض النحاة كابن الحاجب ومن قال بقوله^(١).

فصل: [حكم موالاة الكافر والفاسق]

قال تعالى: {وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ}

[هود: ١١٣]

قال جار الله: "الركون: هو الميل اليسير، والنهي متناول للانحطاط [ق ٨] في هواهم، والانقطاع إليهم، ومصاحبتهم ومجالستهم، وزيارتهم ومداهنتهم، والرضا بأعمالهم، والتشبه بهم، والتزيي بزيهم، ومد العين إلى زهرتهم، وذكرهم بما فيه تعظيم لهم^(٢)، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَيُّنَ الظَّالِمَةِ، وَأَعْوَانَ الظَّالِمَةِ، وَأَشْبَاهَ الظَّالِمَةِ، حَتَّى مَنْ بَرَى لَهُمْ فَلَمَّا، أَوْ لاقَ لَهُمْ دَوَاةً فَيَجْمَعُونَ فِي تَابُوتٍ مِنْ حَدِيدٍ، ثُمَّ يُرْمَى بِهِمْ فِي جَهَنَّمَ)) رواه الأمير الحسين وغيره^(٣)، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((أَلَا وَمَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْبَيْنِ، أَلَا وَمَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، أَلَا وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ))^(٤)، وعنه صلى الله عليه وسلم: ((وَمَنْ خَفَّ لِسُلْطَانٍ جَائِرٍ فِي حَاجَةٍ كَانَ قَرِينُهُ فِي النَّارِ، وَمَنْ عَلَّقَ سَوْطًا بَيْنَ يَدَيْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ جَعَلَهُ اللَّهُ ذَلِكَ السَّوْطَ حَبِيَّةً طُولَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَتُسَلَّطُ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَهُ عَذَابٌ مُّقِيمٌ)) من رواية الأمير رحمه الله^(٥)، وعن النبي صلى الله عليه وسلم: ((من دعا لظالم بالبقاء، فقد أعان على هدم الإسلام)) رواه القاسم بن محمد وغيره^(٦)، وفي الأحكام والشفاء عن جعفر بن محمد عليهم السلام أنه كان يروي ويقول: ((إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جُعِلَ سَرَادِقٌ مِنَ النَّارِ، وَجُعِلَ فِيهَا أَعْوَانُ الظَّالِمِينَ، وَتُجْعَلُ لَهُمْ أَظْفِيرُ مِنْ حَدِيدٍ يَحْكُونَ بِهَا أَبْدَانَهُمْ، حَتَّى تَبْدُو أَفِيدَتَهُمْ فَتَحْتَرِقُ، وَيَقُولُونَ رَبَّنَا أَلَمْ نَكُنْ نَعْبُدُكَ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ أَعْوَانًا لِلظَّالِمِينَ))^(٧)، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إن المعين للظالمين كالمعين لفرعون على

(١) ينظر: الكتاب لسبويه ٣٣٤/٢.

(٢) تفسير الكشاف ٤٣٣/٢.

(٣) أخرجه الزمخشري في الكشاف ٣٩٩/٣، وينظر: الكشاف الأمين لمدايس ٧٥/٣.

(٤) لم أجد له بهذا اللفظ كاملاً وإنما أجزاء منه عند الأمير في شفاء الأوام ٤٨٣/٣، وأخرجه الطبراني في الكبير عن أوس بن

شريحيل ٢٢٧/١ برقم (٦١٩)، والسيوطي في الدر المنثور ١٢/٣، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٠٧/١١ برقم (٥٣٦٧).

(٥) من خطبة طويلة رواها ابن عباس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخرجها الصدوق في أماليه ٥١٧/١،

والمجلسي في بحار الأنوار ٣٦٩/٧٢، وابن حجر في المطالب العالية ٣٨/١٠.

(٦) أخرجه الإمام القاسم في مجموعه ص ٣٠٥، ويحيى بن حمزة في الانتصار ٤٨/٤.

(٧) أخرجه الهادي في الأحكام في الحلال والحرام ٥٣٨/٢، والأمير الحسين في شفاء الأوام ٤١٦/٣.

موسى)) رواه الهادي عليه السلام^(١)، وعن النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ جَبَى دِرْهَمًا لِإِمَامٍ جَائِرٍ كَبَبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى مَنْحَرَيْهِ)) رواه الهادي في الأحكام^(٢)، وروى الأمير الحسين في الشفاء عنه صلى الله عليه وسلم: ((ثَلَاثَةٌ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ دَعْوَةٌ))، وذكر منهم: ((رَجُلًا دَفَعَ إِلَى سَفِيهِ مَالَهُ))^(٣)، فإن قلت: فما أخذه الظالم هل ذلك إعانة، وهو مجبرٌ على أخذه؟ قلت: نعم؛ لأنه مُتَمَكِّنٌ أَنْ لَا يُعْطِيَهُمْ شَيْئًا بِأَحَدٍ أَمْرِينَ: الأول: أَنْ يَهَاجِرَ {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ}، والثاني: أَنْ لَا يَتَّعَلِقَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَحْمِلُهُمْ عَلَى الْاِخْتِارِ مِنْهُ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي بِالرَّحْمَةِ وَالْمَلْحَمَةِ، وَجَعَلَ رِزْقِي فِي ظِلِّ رُمْحِي، وَلَمْ يَجْعَلْنِي حَرَّائًا وَلَا تَاجِرًا، إِلَّا إِنْ مِنْ شِرَارِ عِبَادِ اللَّهِ الْحَرَّائِينَ وَالتَّجَارَ، إِلَّا مَنْ أَخَذَ الْحَقَّ)) رواه الهادي في الأحكام^(٤)، وروى نحوه عبد الله بن الحسين في كتاب الناسخ والمنسوخ^(٥)، وفيه عنه صلى الله عليه وسلم: ((لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَتَكُونَنَّ أَشْقِيَاءَ زَرَاعِينَ))^(٦)، أ.هـ. قال القاسم بن محمد: "المراد به من ترك الفرائض أو بعضها، لأجل الحرث أو التجارة، إمَّا لاشتغاله بهما أو بأحدهما، أو لأنه لا يتم له شيءٌ منهما إلا بإخلال شيءٍ من الفرائض، نحو إن أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر أخافه الظلمة، حتى لا يتم حرثه أو تجارته، فيؤثر حرثه أو تجارته، فيكدح في ذلك، ويُخْلُ بِفَرَاغٍ اللَّهُ تَعَالَى، الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيَكُونُ مُؤَثِّرًا لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، وَيَشْهَدُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَمَّا مَنْ طَغَى، وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى} [النازعات: ٣٧-٣٩] فإذا كان ذلك دليلًا على أن من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليستقيم حرثه أو تجارته، فهو من شرار عباد الله، وممن طغى وآثر الحياة الدنيا، فإن جهنم مأواه بصريح الآية، كان دلالة جميع ذلك على أن من أعطى قسطًا من ماله يتقوى به أعضاء الظالمين على المناكير العظيمة، من شرار عباد الله، وممن طغى وآثر الحياة الدنيا، وأن مأواه جهنم بطريق الأولى" أ.هـ.^(٧)

فصل: [القول في المشيئة الإلهية]

قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} [هود: ١١٨]

(١) أخرجه الهادي في الأحكام في الحلال والحرام ٥٣٨/٢، باب: القول في معاونة الظالمين.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) أخرجه الأمير الحسين في شفاء الأوام ١٦٩/٣.

(٤) المصدر المذكور ٥٠٣/٢.

(٥) المصدر المذكور ١٣٢/١.

(٦) ينظر: الناسخ والمنسوخ ١٣٢/١.

(٧) ينظر: مجموع الإمام القاسم ص ٣١٩.

يعني لا اضطرهم إلى أن يكونوا أهل أمة واحدة، أي ملة واحدة، وهي ملة الإسلام، {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} إلا ناساً هداهم الله ولطف بهم، فانفقوا على دين الحق غير مختلفين فيه {وَلَوْلِكَ خَلَقَهُمْ} (١)، قال الهادي يحيى بن الحسين رحمه الله: "أراد سبحانه أنه خلق المؤمنين لمخالفة الكافرين" (٢)، وقال ابن عباس وعكرمة وطاووس وقتادة ومجاهد وجمهور المعتزلة: ولذلك خلقهم للرحمة، واختاره والدنا الهادي لدين الله رضي الله عنه إذ عوّذ الضمير إلى أقرب أولى، ولمطابقتها لقوله تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦]، وتأنيث الرحمة ليس حقيقياً، قال تعالى: {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: ٥٦] (٣).

فصل: [القول في الشفاعة]

قال تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} [الإسراء: ٧٩]

قال الرازي: "اتفق الناس على أن المراد الشفاعة، ومثله عن الواحدي (٤)، ولا أعلم في وقوعها منه صلى الله عليه وسلم خلافاً، وقد روى أمير المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي غَدًا، وَأَوْجِبُكُمْ عَلَيَّ شَفَاعَةً؛ أَصْدَقُكُمْ لِسَانًا، وَأَحْسَنُكُمْ خُلُقًا، وَأَدَاكُمْ لِأَمَانَتِي، وَأَقْرَبُكُمْ مِنَ النَّاسِ)) رواه في المجموع (٥)، وهي للمؤمن، ولا خلاف فيه عن أهلنا (٦)، وعن النبي صلى الله عليه وسلم: ((ذُخِرَتْ شَفَاعَتِي لثَلَاثَةٍ مِنْ أُمَّتِي: رَجُلٌ أَحَبُّ أَهْلَ بَيْتِي بقلبه ولسانه، ورجلٌ قضى لهم حوائجهم لما احتاجوا إليه، ورجلٌ ضاربٌ بين أيديهم بسيفه)) وهذا الحديث صحيح مشهور (٧)، وفي حديث الخزيرة (٨)

(١) ينظر: تفسير الكشاف ٤٣٨/٢، والجواهر الشفاف ٥٤١/٢.

(٢) نقله عنه صاحب المصايح الساطعة ١٢١/٤.

(٣) أورده السيوطي في الدر المنثور ٤٩٢/٤، والمجلسي في بحار الأنوار ١٨٣/١٠، وابن عادل في اللباب ٦٠١/١٠ وقال:

"وذهبت المعتزلة إلى قول ابن عباس، وهو أنه خلقهم للرحمة... فإن قيل: لو كان المراد، وللرحمة خلقهم لقال: ولتلك خلقهم، ولم يقل: ولذلك خلقهم، قلنا: إن تأنيث الرحمة ليس حقيقياً، فكان محمولاً على الفضل والغفران."

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ٣٨٧/٢١، والتفسير الوسيط للواحدى ١٦٧١/٣.

(٥) المجموع الفقهي والحديثي = مسند زيد باب: صفات المؤمن ٢٨٢/١ برقم (٦١٩).

(٦) أقول: اعلم أن الشفاعة معلومة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة، بدليل الآيات والأحاديث المتواترة، فأما من تكون له الشفاعة، فهذا بابٌ واسع تتزاحم به الاختلافات، وتتوافد إليه الآراء، وليس بسط مثل هذه المسائل والتحقيق بها من ضروريات البحث.

(٧) أخرجه الإمام زيد في مسنده ٤٦٣/١، وأبو طالب في أماليه بسنده ١٩٩/٢، وورد في كثيرٍ من الكتب الحديثية عند الزيدية وغيرهم، مع اختلافٍ يسيرٍ بالألفاظ وتقديمٍ وتأخير.

(٨) عبارة عن وجبة تم تقديمها للنبي صلى الله عليه وسلم، والخزيرة: قيل هي المرققة وبها اللحم وقيل الحساء. لسان العرب

في أمالي أبي طالب وغيره: فقال الحسين: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يَزُورُنَا عَلَى تَشْتَاتِنَا وَتَبَاعُدِ قُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ بَرِّي وَصِلْتِي، إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ زُرْتُهُمْ فَأَخَذْتُ بِأَعْضَادِهِمْ فَأَنْجَيْتُهُمْ مِنْ أَهْوَالِهَا وَشَدَائِدِهَا))^(١)، وفي الأمالي: ومن حديث جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))^(٢)، وأخرجه البخاري^(٣)، قال الهادي بن إبراهيم: "وأقول فيما أعد الله لرسوله من الكرامة، وما بشر به في المقام المحمود يوم القيامة، ما لا هداية للعقول إلى معرفته، ولا تحجر للأدلة السمعية على صفة ماهيته، وقد وعده الله بالعطاء الفاضل الواسع، والجود الكامل الشامل، قال: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: ٥] وفي إجمال ما يرضيه صلى الله عليه وسلم من العطاء ما يستغرق أوصاف الواصفين، ولا يقف على معرفته العارفين، وفيما ورد من الأخبار العظيمة بصدق الشفاعة ما يجب تلقّيه بالقبول، وتحقق في تحقيقه السؤل، وينتظر ما خصَّ به الرسول من فضله، الذي لا تهتدي إلى معرفته العقول" أ.ه.^(٤)

واعلم أن للأمة في كيفية الشفاعة ولمن تكن؟ خلافتٌ شديدة، وعلى تلك العقائد اتكل كثيرٌ من المذنبين العاصين^(٥)، والله الإمام الناصر محمد بن علي حيث قال: "لا يجب في الشفاعة أكثر من التصديق بها، على الوجه الذي يُردهُ الله سبحانه، والإيمان بها، وهي المرادة بقوله {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} وقوله {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}، ونحن نؤمنُ بها، ونُصدِّقُ بما ورد فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" أ.ه.^(٦)، يعني على الوجه الصحيح.

فصل: [القول في القدر وخلق أفعال العباد]

قال تعالى: {فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا} [الكهف: ٧٤]

قاله موسى عليه السلام، لما لم يظهر له ما يُوجب قتله، من قتل النفس أو نحوه {لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا}،

(١) الأمالي باب: في فضائل أهل البيت ١/١٢٩، والإيضاح شرح المصباح ١/٣٢٣..

(٢) أخرجه أبو طالب في أماليه باب: في الدعاء وما يتصل بذلك ١/٢٨٨، وأحمد في المسند ٢٣/١٢٠ برقم (١٤٨١٧) وقال المحقق: "إسناده صحيح على شرط البخاري".

(٣) صحيح البخاري باب: الدعاء عند النداء ١/١٢٦ برقم (٦١٤).

(٤) ينظر: بحار الأنوار ١٦/١٣٦.

(٥) ينظر: بحار الأنوار ١٦/١٣٦.

(٦) مفتاح السعادة ص ٢٩٩٨.

وقوله تعالى: {وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا} يمكن أن يكون المعنى: أن يعائيرهما معاشرة الطغاة الكفار، ويلحق بهما منه شرٌّ وبلى، و اعلم أن لفظ الغلام يتناول الشاب البالغ، بدليل: رأي الشيخ خيرٌ من مَشْهَد الغلام^(١)، قال الهادي الى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام: "العربُ تُسمي الشاب البالغ غلاماً، وتختارُ ذلك لها لغةً وكلاماً" أ.هـ^(٢)، وليس في القرآن هل كان بالغاً أو صغيراً، إلا أن قوله: {بَغَيْرِ نَفْسٍ} أُلِيْقُ بالبالغ منه بالصبي؛ لأن الصبي لا يُقتل وإن قَتَلَ، قاله الفخر الرازي^(٣)، قيل: كان يقطع الطريق^(٤)، وأخرج ابن ابي حاتم عن سعيد بن عبد العزيز قال: "كان غلاماً ابن عشرين سنة"^(٥)، والذي يدل على هذا ما أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر عن قتاده قال: في حرف أبيي «وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ»، والعقل والشرع يحيلُ أن يحكم على من لا عقل له بالكفر الموجب للعذاب الأليم^(٦)، قال الهادي الى الحق: "سبحان من لا يُعذبُ أحداً بقتلٍ، ولا غيره من العذاب، إلا من بعد فِعْلِهِ، سببٌ يستحق ذلك، كائناً ما كان" أ.هـ^(٧)، وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو عبيد وسعيد بن منصور وابن الانباري: كان ابن عباس يقرأ: «وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ»^(٨)، وأخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: فصل:

[القول في القدر وخلق أفعال العباد]

قال تعالى: {فَأَنطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَفَتَلَهُ} قال: «وَجَدَ غُلَامًا يَلْعَبُونَ فَأَخَذَ غُلَامًا كَافِرًا ظَرِيفًا فَأَضَجَّهُ ثُمَّ دَبَحَهُ بِالسَّكِينِ» أ.هـ^(٩).

وقد زعمتِ المجبرةُ أنه لم يكن بلغ الحنث، وكان مطبوعاً على الكفر، _ أي على مذهبه في الطبع _ وقد وجَّهوا في ذلك سؤالاً وهو: (مؤمنٌ وكافرٌ وطفلٌ، وردوا يوم القيامة، فقال المطيع لربه: لم ألزمتي

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٤٨٦/٢١، والمصابيح الساطعة ٤٥٦/٢.

(٢) نقله عنه أحمد بن سليمان في حقائق المعرفة ص ٣٨٩، وصاحب المصابيح الساطعة ٤٥٨/٢.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ٤٨٦/٢١.

(٤) أورده أغلب المفسرين عن الكلبي ينظر: تفسير البغوي ٢٠٧/٣، وتفسير الخازن ١٧٢/٣.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٢٣٧٨/٧.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٣٤٠/٢ برقم (١٦٩٩)، والطبري في تفسيره ٨٥/١٨.

(٧) ينظر: المصابيح الساطعة ٤٥٨/٢.

(٨) تفسير ابن أبي حاتم ٢٣٧١/٧، والدر المنثور ٤١١/٥، وفتح القدير ٣٥٦/٣. وينظر: النشر في القراءات العشر ١٤/١.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه ٨٩/٦ برقم (٤٧٢٦)، والترمذي في سننه ٣٠٩/٥ برقم (٣١٤٩)، والطبري في تفسيره

٧٥/١٨، وابن أبي حاتم في تفسيره ٢٣٧٢/٧.

المشاق في الدنيا، قال: عَرَضْتُكَ لهذه المنازل التي أنت واصلٌ إليها، ولولا تكليفي لم تصل إليها، فقال الطفل: فهَلَّا كَفَّتَنِي لِأَصِلَ إلى هذه المنازل، فقال: لأنني علمت أنك تَكْفُرُ فتستحق النار، فاقترعت بك على العوضِ فاخترمتك، وقال الكافر: فقد علمت مِنِّي أنني أكفر، فهَلَّا اخترمتني كما اخترمت الطفل، فزعموا أن الحُجَّةَ لِزِمَّتِ الباري _تعالى ذِكْرُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ_، ولو قيل في الجواب: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ))^(١)، والتكليف تعريضٌ لمنافع عظيمة، وهو تفضُّلٌ، فالمؤمنُ أحسنُ الاختيارِ ففاز، والكافرُ أساءَ فعطب، واخترامُه للطفل؛ لأنه لا يجب عليه أن يتفضَّلَ عليه بالتكليف، ولا يجب أنه إذا لم يتفضل عليه أن لا يتفضل على غيره، إذ هو أحكم الحاكمين، يفعل ما يشاء ويريد، قال والدنا الهادي لدين الله تَبَّهتَهُ اللهُ: "الفعل العاري عن الغرض عبثٌ، والحكيم لا يفعل، ثم إن الله سبحانه وَصَفَ نَفْسَهُ بالحكيم العليم، وإذا كان كذلك كان فعلُهُ حِكْمَةً وصواباً، وسواءً علمنا وجه الحكمة أو جهلناها"^(٢)، قال تعالى: {الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} [الْمُلْك: ٢] فقد صرَّحَ بالعرض وأنتم _أي المجررة_ تنفونهُ، وصرَّحَ أنه حكيمٌ عليم، فنعتقد أن أفعاله كلها لغرضٍ صحيحٍ وحكمةٍ وصوابٍ، لهذه الأدلة وغيرها، وإن قَصُرَ عِلْمُنَا وفهمنا عن وجه الحكمة في بعض الأشياء، فلا يمنع ذلك كونه حكمةً في نفس الأمر، ألا ترى إلى قوله تعالى _جواباً على الملائكة لما خَفِيَ عليهم وجه الحكمة في جعله في الأرض خليفة_: {إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} أي إني أعلم من الحكمة والمصلحة ما لا تعلمون، فعند ذلك نقول: لا يُسألُ عما يفعل؛ لأنه أعلمُ بالمصلحة والحكمة، فلا يلزم من مثال الطفل والكافر نقضُ الحكمة، لأننا وإن جهلنا وجه ذلك فقد وصف نفسه تعالى بالحكمة والعلم، ثم إننا نقول: أمَّا المؤمن فيجوز أن الحكمة والغرض في تكليفه لأجل ما حصل له من الثواب العظيم، والطفلُ اخترمهُ؛ تَفَضُّلاً مِنْهُ، ولا تُوجب عليه التفضُّلُ للكافر؛ لأن التفضُّلَ غير واجب، وتركهُ غير مُخْلِ بالحكمة، وأيضاً الحكمة فيه الاختبار، ولو اخترم كل عاصي لما تَمَّتْ الحكمة في الاختبار، والجزاء على الأعمال، ثم إن الأدلة قضت أن أفعاله لغرضٍ صحيح، فلا نقصرُ الحكمة على ما فهمنا) أ.هـ.^(٣)

وقد كنت في عنفوان الشباب، سألتُ السَيِّدَ العلامة النبيل الشاب الورع التقي عبد الكريم بن عبد الله العنثري _رحمه الله وأعلى درجته في عليين_ بهذا السؤال، فأجاب بما لفظه: "قد ثبت في علم الكلام أن الله تعالى حكيمٌ، وأفعاله مبنية على الحكمة والمصلحة، وإن خفي علينا وجه الحكمة، كما قال تعالى:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٠/٢ برقم (١٣٨٥).

(٢) ينظر: مفتاح السعادة ص ٥٥٠.

(٣) ينظر بيان ذلك في: المصايح الساطعة ٤٥٨/٢.

{لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} [الأنبياء: ٣٣] والبرهان أنه لو لم يكن كذلك لكان إما عبثاً أو ظلماً، وكلاهما نقصٌ مستحيلٌ في جلال الباري، فما أورد في السؤال _ إن كان مجرد مثال _ فهو مثالٌ سئلك به غيرٌ وجهه مردودٌ، إذ لم يكن منه تعالى اختراهُ الطفل؛ لِعلمه بكفره، لوجهين: الأول: علمه تعالى لا يختلف وإن كان غير سابقٍ، ولم يقع معلومُهُ، فاللازم باطلٌ، فكذا الملزوم، ثانياً: إن النعم منهُ تعالى تفضلٌ على العبد كما أنبأ بذلك العقل والسمع، حيث يقول تعالى في الإنسان: {لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً (١) إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً} [الإنسان: ١-٢]، وما كان من جهة التفضل المحض الابتدائي، ساعً في قضية العقل عدم التسوية بين المتفضل عليهم، ألا ترى هذا أعمى وهذا بصير، وهذا صحيحٌ وهذا سقيم، إلى غير ذلك، فكان اختراهُ الطفل من هذا القبيل، مع ما له من العوض فيما ناله من الآلام وألم الاخترام، ولم تحصل له نعمة العقل، التي هي من أعظم النعم قدراً، التي نيّطت بها التكاليف وتحمل المشاق، فالتكاليف بأسرها وتحمل المشاق، من قبيل الشكر على تلك النعمة، وقد أرشد إلى ذلك العقل، لوجوب شكر المنعم ضرورةً، والسمع {اغْمُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا... الآية}، والكافر لم يشكر تلك النعمة، فلم يستحق المزيد من ثواب الآخرة، بل استحق كُفر النعم، والمؤمن يشكر فزيد له {الَّذِينَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ... الآية} [إبراهيم: ٧] فله الحجة البالغة، وأما علمه تعالى بذلك فهو سابقٌ، إذ هو العالم بالكائنات قبل كونها، غير سابقٍ للعبد؛ لفتح ذلك عقلاً، إذ هو من قبيل الظلم، وسمعاً حيث يقول تعالى: {وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ} [البالد: ١٠]، {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} [سورة الإنسان: ٣]، {فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} [الشمس: ٨]، وإن كان ما ذكر في السؤال _ نحو الخبر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم _ فالقاعدة الأصولية: عرضه على قواطع الكتاب والسنة، إن قيل التأويل على ما يوافقها، وإلا رُد؛ لخبر العرض المشهور المعلوم عنه صلى الله عليه وسلم: ((سُيْكَذِبُ عَلَيَّ كَمَا كُذِبَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرَضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ...)) إلى آخر الخبر^(١)، وهنا لعله _ والله أعلم _ يحتمل التأويل، بأنه ضربٌ مثلاً في غموض دقائق حكم الباري تعالى، وأن العبد لا يطمح به علمه إلى التطلع إلى مثل تلك الدقائق، وإلا فمردودٌ، انتهى بلفظه، وقد استحسنت إثباته هنا؛ لمتانة نظمه، وملاحظة لفظه.

فصل: [القول في عموم النص القرآني وخصوصه]

قال تعالى: {إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ} [الأنبياء: ٩٨]

(١) أخرجه الإمام زيد في مسنده ص ٥ باب: قواعد أهل البيت في كيفية قبول الأحاديث، وأبو طالب في تيسير المطالب ص ٨، ورواه الطبراني في الكبير ٩٧ / ٢ برقم (١٤٢٩)، أقول: هذا حديث العرض المشهور، والمعمول به في قبول الحديث عند آل محمد، صلى الله عليه وسلم.

خطابٌ لكفار مكة، [ق ١٠] وتصريحٌ بمآل أمرهم؛ مبالغةً في الإنذار، وإزاحة الاعتذار، {وَمَا تَعْبُدُونَ} عبارة عن أصنامهم، لأنها التي يعبدونها كما تفصح عنه كلمة {مَا}، روى أبو السعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تلى الآية قال ابن الزُّبَيْرِي: خصمتك ورب الكعبة، أليست اليهودُ عبدوا عُزَيْرًا، والنصارى المسيح، وبنو مليح الملائكة؟، ردَّ عليه صلى الله عليه وسلم بقوله: ((ما أجهلك بلغة قومك، أما فهمت أن {مَا} لما يَعْقِلُ)) أ.ه^(١)، ولا يعارضه قولُ ابن الزُّبَيْرِي: هذا لألهتنا خاصة أو لكل من عبد من دون الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: ((بل لكل من عبد من دون الله سبحانه))، لأنَّ صلى الله عليه وسلم أرادَ كما روي عنه أن معبودهم في الحقيقة الشياطين؛ لأنها الموسوسة الأمرة لهم بذلك، وليس شيءٌ من ذلك نصاً في عموم كلمه {مَا}، كما أنَّ الأولَ نصٌّ في خصوصها، وشمولُ حكم النصِّ لا يقتضي شموله بطريق العبارة، بل يكفي في ذلك شموله لهم بطريق دلالة النصِّ، بجامع الشركة في العبودية من دون الله تعالى، فلعلَّه صلى الله عليه وسلم بعدما بيَّن مدلول النظم بما ذكَّرَ، وعدم دخول المذكورين في حكمه بطريق العبارة، بيَّن عموم دخولهم فيه بطريق الدلالة أيضاً، تأكيداً للرد والإلزام، وتقريباً للتبكيث والإفحام^(٢)، فالرَّدُ منه صلى الله عليه وسلم وقع بطريق التكملة، بانجرار الكلام إليه عند بيان ما سبق له النظم، ولو اقتصر على الجواب الأول لكان مؤمهاً للرخصة في عبادتهم في الجملة، لأنهم المعبدون عندهم، فأجاب ببيان أن المعبدون هم الشياطين، وأنهم داخلون في حكم النصِّ بطريق الدلالة، لا بطريق العبارة، ونزول قوله تعالى "ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون" حسبما جرت به سنة التنزيل، من شفع الوعد بالوعيد، وإيراد الترغيب مع الترهيب، وهذا صريحٌ بأنَّ المراد كافة المؤمنين الموصوفين بالإيمان والأعمال الصالحة، لا من ذكَّر من المسيح، وعُزَيْرِ، والملائكة خاصةً، كما قيل^(٣).

فصل: [القول في الرؤية]

قال تعالى: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: ٢٢-٢٣] أي بهجة نصرة؛ لقلَّة الخوف، قال الفراء: "أي مشرفةً بالنعيم"^(٤)، {إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} أي: راجيةٌ متوقِّعة^(٥)، قال الهادي يحيى الحسين رضي الله عنه: "تقول العرب ما أنظرُ إلا إلى الله وإليك، حيث تريد فضله

(١) تفسير أبي السعود ٨٦/٦.

(٢) إلى هذا الموضع في المتن منقولٌ بنصه من تفسير أبي السعود ٨٦/٦.

(٣) ينظر: الجوهر الشفاف ٤٧٤/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٢/٣، وتفسير الرازي ٧٣٠/٣٠، والتبيان في تفسير القرآن للطوسي ١٨٩/١٠.

(٥) ينظر هذا التأويل في: الكشف للزمخشري ٦٦٢/٤، والتبيان في تفسير القرآن للطوسي ١٨٩/١٠.

وعطاه، وكذا يقول القائل منهم _ لمن يطلب رفته وبره: عيني مفتوحة إليك وأنا ناظرٌ إليك" أ.هـ^(١)، ومنه قول الشاعر: وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ مِنْ مَلِكٍ ... وَالْبَحْرُ دُونَكَ زِدْتَنِي نِعْمًا^(٢)، وقد قال من زلت بهم الأقدام: إن الآية دالة على رؤية الرحمن _ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً _ حقيقةً، وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} إذ صيغة الأبصار جمعٌ دخل عليها الألف واللام، فهي تفيد الاستغراق، فقوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} يفيد أنه لا تراه جميع الأبصار، فهذا يفيد سلب العموم ولا يفيد عموم السلب، إذا عرفت هذا فتخصيص هذا السلب بالمجموع يدل على ثبوت الحكم في بعض أفراد المجموع، ألا ترى أن الرجل إذا قال: إن زيدا ما ضربه كل الناس، فإنه يفيد أنه ضربه بعضهم، فإذا قيل إن محمداً صلى الله عليه وسلم ما آمن به كل الناس، أفاد أنه آمن به بعض الناس، وكذا قوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} معناه: لا تدركه جميع الأبصار، هب أنه كذلك، إلا أنه دليلٌ صحيح، _ لأنه بتقدير أن لا يحصل الإدراك لأحد البتة _، كان تخصيص هذا السلب بالمجموع من حيث مجموعه عبثاً، وصون كلام الله تعالى عن العبث واجبٌ، وتمسكوا بحديث: ((سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ))^(٣)، ونحوه، وقالت العدلية: الله متعالى أن يرى في الدنيا والآخرة، إذ من أدركته الأحداق فقد أحاطت به الأقطار، لأن الرؤية المعقولة إنما تكون في جهةٍ ومقابلة، والله متعالى عن الجهة والحلول، وعلى ذلك إجماع آل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإجماعهم حجة قاطعة كما قرر في الأصول^(٤)، ومن الكتاب العزيز قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، وقوله: {لَنْ تَرَانِي} ولـن لتأكيد النفي، ذكره جار الله، وابن الخباز، وتأبيده وفاقاً لأبي عطية، حتى

(١) نقله عنه صاحب المصايح ٣٤٧/١.

(٢) البيت لجميل بن معمر استشهد به للدلالة على أن تعدية النظر _ بمعنى الانتظار _ بإلى، مستعملة في كلام العرب، وقد استشهد بهذا البيت العديد من المفسرين.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن جرير بن عبد الله ١٢٧/٩ برقم (٧٤٣٤)، ومسلم في صحيحه ٤٣٩/١ برقم (٦٣٣)، وأورده المؤيدي في المصباح ص ٥٠ فرداً قائلاً: "قلنا: معنى قوله تعالى: {إِلَى رَجْحًا نَاطِرَةً}: منتظرة لرحمته، إذ ذلك أحد معانيه، ويوجب حمله عليه ما تقدم من الأدلة، والنظر قد ورد بمعنى الانتظار كثيراً... والخبر مقدوخ فيه، لروايته عن قيس بن أبي حازم وجرير بن عبد الله البجلي، فإن صح مع بُعده فمعناه (ستعلمون ربكم).

(٤) ينظر: تفسير الكشاف ١٥٦/٢، ورؤية الله تعالى بين العقل والنقل ص ١٢١ وما بعدها حيث أورد عبد الله العزي مجموعة أقوال وآثار عن أهل البيت وغيرهم تثبت إجماعهم بنفي الرؤية، والإصباح على المصباح ص ٤٧ وفيه قال المؤيدي _ بعد أن ذكر أورد قول العدلية وبعض الفرق والطوائف، وأثبت أن هذا إجماع الآل: "قال الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ: وأنها لا تدركه الأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ لأن كل ما وقع عليه البصر فمحدود ضعيف ذليل محتاج محوي محاط به له كل وبعض ولون... إلخ".

قال بعضهم: ومنعهُ مكابرة^(١)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: ((لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة)) رواه المنصور بالله في الشافي^(٢)، وقال بالإسناد الصحيح: وقوله صلى الله عليه وسلم: ((لَوْ أَنَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَالشَّيَاطِينَ وَالْمَلَائِكَةَ مُنذُ خُلِقُوا إِلَى أَنْ فَنَوْا صَفُّوا صَفًّا وَاجِدًا مَا أَحَاطُوا بِاللَّهِ أَبَدًا)) أخرجه ابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن عدي، وأبو الشيخ، وابن مردويه من حديث أبي سعيد^(٣)، وقول وصي رسول رب العالمين صلى الله عليهما: «لا تُدرِكُه الحواس، وقوله: لَا تُفَدِّرُهُ الْأَوْهَامُ بِالْحُدُودِ وَالْحَرَكَاتِ وَلَا بِالْجَوَارِحِ وَالْأَدْوَاتِ، وقوله: وَلَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِ وَلَا يُفَاسُ بِالنَّاسِ، وقوله: لَمْ يَنْتَه إِلَيْكَ نَظْرٌ وَلَمْ يُدْرِكْ بَصَرٌ، وقوله: وَالرَّادِعُ أَنَا سَيُّ الْأَبْصَارِ عَنْ أَنْ تَنَالَهُ أَوْ تُدْرِكَهُ، وقوله: وَدَلَّتْ عَلَيْهِ أَعْلَامُ الظُّهُورِ وَامْتَنَعَ عَلَى عَيْنِ الْبَصِيرِ فَلَا عَيْنُ مَنْ لَمْ يَرَهُ تُنْكَرُهُ، وَلَا قَلْبُ مَنْ أَتْبَتَهُ يُبْصِرُهُ»^(٤)، وأما قولهم: إن معنى قوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} لا تدركه جميع الأبصار، فيفيد أنه تدركه بعض الأبصار، فلنا أن نقول: إدراك الأبصار هنا المراد به: الإدراك التام الحاصل بالقلب، وهو العلم بالله سبحانه وبما يجب له، قال باب مدينة العلم المبيّن لما اختلفت فيه الأمة بعده صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين؟^(٥) فقال عليه السلام: «أفأعبد ما لا أرى، قال: وكيف تراه، قال: لَا تُدْرِكُهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِيَانِ، وَلَكِنْ تُدْرِكُهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، قَرِيبٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ مَلَابِسٍ، بَعِيدٌ مِنْهَا غَيْرِ مُبَايِنٍ، مُتَكَلِّمٌ لَا بِرَوِيَّةٍ، مُرِيدٌ لَا بِهَمَّةٍ»^(٦)، وقال تعالى: {فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ} والمعلوم أن عيونهم لم تعم، قال تعالى: {فَأَنبَأَهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [الحج: ٤٦]، قال في القاموس وشرحه: والبصر من القلب: نَظْرُهُ وَخَاطِرُهُ^(٧)، قال في اللسان: والبصر: نَفَادٌ فِي الْقَلْبِ^(٨)، وبه فسرت الآية {فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ}، وقال في البصائر: البصيرة:

(١) ينظر: تفسير الكشاف ١٥٣/٢، وتفسير ابن عطية ٤٥٠/٣، وتفسير البيضاوي ٣٣/٣ حيث قال: " ودعوى الضرورة مكابرة أو جهل لحقيقة الرؤية"، والاحتباس ص ٢١٤٥ وفيه: " وقد نقل التأيد - أي في لن- من غير الزمخشري ووافقه في التأكيد كثير، حتى قال بعضهم: إنَّ منعه مكابرةً.

(٢) أخرجه مداعس في الكاشف الأمين ٣٠٦/١، وحابس في الإيضاح ص ١١٦ جميعهم عن جابر بن عبد الله.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ١٣٦٣/٤ برقم (٧٧٣٦)، والعظمة لأبي الشيخ الأصبهاني ٣٣٨/١، وتفسير ابن كثير ٢٧٨/٣ وقال: " غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة، والله أعلم.

(٤) نصح البلاغة الصفحات ٢٣٢، ٢٦٢، ٢٢٥، ١٢٤، ٨٧.

(٥) الذي سأله هو: ذعلب اليماني، كما في رواية النهج ص ٢٥٨.

(٦) نصح البلاغة ص ٢٥٨.

(٧) القاموس المحيط ٣٥١/١.

(٨) لسان العرب ٦٥/٤.

قوة القلب المدركة، ويقال: بَصَرَ أيضاً^(١)، قال في التاج: والبَصْرُ: العِلْمُ، وجمعه أُبصار^(٢)، وحينئذٍ أنه لا يدركه إلا المؤمنون، الذين نَوَّرَ اللهُ قلوبهم بالإيمان، والوجه على صحَّة ما قلنا: أنه سبحانه وتعالى جعل بعد قوله: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} قوله: {وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ} أي يدركها بعلمه، ولا سوى العَلَمِينَ، فالله أَجَلُّ مَنْ أَنْ يُسَاوِيَ عِلْمَ عَبْدِهِ الَّذِي تَفَضَّلَ بِهِ عِلْمَهُ تَعَالَى، إذ لا تخفى عليه خافية، فثبت أن إدراك الأبصار هنا معناها: لا تعلمه كل الأبصار وهي القلوب، فإن قلت: الذي قد تُعورَفَ واعتقد أن البصر هو الجوهر اللطيف الذي رغبه الله في العيون لتُدرك به المدركات^(٣)، [ق ١١] قلت: استعماله بالقلب استعارة ومثَّل، ولما أُريدَ إثبات ما هو خلاف المعتقد، احتاج هذا التصويب إلى زيادة بيان، وهي المقابلة في الآية، وتلواها بقوله تعالى: {فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ} أي فَمَنْ عَقَلَ فلنفسه، ليتقرر أن مكان البصر الذي هو العلم هو القلب، لا الحلق، والله أعلم^(٤)، وأما الأحاديث الداعية إلى البدعة فلم يروها غيرهم^(٥)، واختيارنا فيها أن ما كان منها مبهماً غير صريح في تقوية البدعة، وأمكن تأويله بتأويلٍ صحيح، ورواته أثباتٌ قَبْلَ، وإن كان مُبيناً صريحاً في تقوية البدعة رُدًّا؛ لمخالفته للقواطع من العقل والسمع، وهذا الحديث لا يصح^(٦)؛ لأن فيه قيس بن أبي حازم، وهو منافقٌ لتصريحه ببغض أمير المؤمنين، ولو صحَّ لكان تشبيهه تعالى عن ذلك بالقمر ليلة البدر يقضي أنه في جهة العلو، على وجه الاستدارة، وعلى هيئة الإضاءة والإنارة، وهذا هو التشبيه المحض، والتجسيم الخالص، وهذا لازمٌ لا محاله، وأما أصحابنا فمعناه عندهم: ستعلمون ربكم، كقوله تعالى: {الَّذِينَ تَرَى إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ}، {الَّذِينَ تَرَى إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} الآية [البقرة: ٢٤٦]، أي: ألم تعلم^(٧)، قال الشاعر: رأيتُ الله إذ سمى نزاراً : وأسكنهم بمكة قاطنينا، أي علمته^(٨)، قالوا: كلمة (لن) ليست للتأبيد، ولذا قال الواحدي: "إن هذه الدعوى باطلة على أهل اللغة، وليس يشهد بصحتها كتابٌ معتبر، ولا نقلٌ صحيح"^(٩)، قلنا:

(١) بصائر ذوي التمييز ٢/٢٢٢.

(٢) تاج العروس ١٠/١٩٨.

(٣) ينظر: الجوهر الشفاف ٢/٨٦.

(٤) ينظر: البدر المنير ١/٥٢.

(٥) يقصد بذلك من يشبّهون الرؤية.

(٦) يقصد به حديث رؤية الله عز وجل، وقد سبق بيانه بالصفحة السابقة.

(٧) ينظر بيان ذلك في: الإصباح على المصباح ص ٥١، والكاشف الأمين ١/٣١١.

(٨) البيت للكميت بن يزيد الأسدي، من قصيدة يهجو فيها اليمانية ويفتخر بنزار العدنانية. وقد نسبه له حابس في الإيضاح

ص ١١٥، وعبد الله العزبي في رؤية الله تعالى بين العقل والنقل ص ٢٥.

(٩) نقله عنه الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب ١٤/٣٥٧.

ورد به القرآن، وهو حُجَّة، قال تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، وقال: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، فلو فعل مثله في المستقبل لبطل إعجازه، وإبطال الإعجاز يلزم منه ألا يصدق دعوى الرسالة، وذلك كفر، قال الحفيد: "والحق أنها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري، قال: لاسيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد، وهو عدل، وقد نُقل" أ.هـ^(١)، قال الرازي: "وقال أصحابنا: والدليل على فساد هذه الدعوى، قوله تعالى في صفة اليهود: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾ مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة"^(٢)، قلت: وهذه زلة من الفخر، إذ لو سلم ذلك فهو من باب العموم والخصوص، لكن لم يجيء أن أحداً يسأل الموت بلفظ التمني، وأما قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ فهو غير تمني الموت، وقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزُحْرُفِ: ٧٧] فليس فيه لفظ التمني على أنه قد فسّر الآية بما لفظه، أما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ فخبّر قاطع عن أن ذلك لا يقع في المستقبل، قالوا: حديث أبي سعيد _ قال الذهبي _: منكر، قلت: ليت شعري من الذهبي هذا حتى يكون حاكماً على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهل هو القائل فيه صلى الله عليه وسلم: إني مُخَلِّفٌ فيكم كتاب الله والذهبي، فإنهما لن يفترقا؟ وهذا آخر ما أردنا تحريره في هذه الوريقات وأسأل الله أن يتقبل مني ذلك العمل، ويجعله خالصاً لوجهه، ولا يحرمني أجره، إنه الجواد الكريم، قال في الأم: حُرر في شهر رجب الأصب^(٣) سنة ٥١٣٤٠، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم.

(١) تفسير الكشاف ١٥٦/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٦٠٨/٣.

(٣) الأصب: من أسماء شهر رجب، سُمي بذلك عند العرب؛ لاعتقادهم أن الرحمة تصب فيه صباً.

الخاتمة: نستخلص من هذا البحث النتائج والتوصيات الآتية:**أولاً: النتائج:**

- ١- عناية الله - عزَّ وجل - وحفظه لكتابه الكريم، وتتجلى مظاهر ذلك من خلال ما ألفه العلماء من مصنفات قيِّمة حول الآيات المشكِّلة والغامضة.
- ٢- إنه ومع كثرة الكتب والمؤلفات التي تزخر بها المكتبة القرآنية، خاصة ما يتعلق منها بكتاب الله وعلومه، إلا أنَّ هناك الكثير من الكتب المخطوطة لا تزال تتوسد الرفوف والأدراج، وترقُبُ الفرج لتصل إلى أيدي الباحثين والمحققين، فتخرجُ إلى النور دراسةً وتحقيقاً.
- ٣- من خلال ملازمة هذا المخطوط، والغوص في أعماق محيطه، وتتبع منهجية مؤلِّفه، تبين لنا أننا ونحن نتأمل طريقة المؤلف ومكانته العلمية - أمام هامة علمية فريدة، ذو ثقافة عالية، واطلاع واسع، وعظمة مفردة باذخة، أتقن - رحمه الله - الطواف بين واحات الفنون، وأجاد التبخر والاعتراف من مختلف موارد العلوم.
- ٤- إنَّ كتاب "الهدايات" يُعد - رغم صغر حجمه وتغييبه عن الواجهة العلمية - واحداً من المصادر الجامعة والتي تُقرَّب - بسهولةٍ وتيسيرٍ - المراد من الآيات المتشابهة والمشكِّلة، والتي لازالت متناثرة في بطون الكتب والمجلدات، وتُوصَلُ بيان هذه الآيات إلى الأفهام بطريقةٍ مميِّزة، بعيداً عن التعقيد والتكلف وشتات الفكر، وتحسمُ الجدل القائم حول تأويلها بإنصافٍ وموضوعية، دونما تنطُّع أو مغالاةٍ لمذهبٍ أو فكر.
- ٥- أن المؤلف رحمه الله سلك مسلكاً محموداً ومنهجيةً مرغوبةً في تأويل آيات الصفات والآيات المتشابهة، ألا وهو منهج التنزيه للخالق جلَّ وعلا، وهذا المنهج نحسبه الأسلم والأحكم في مثل هذه المسائل.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

- ١- أقترح على الجامعات العربية والإسلامية؛ إنشاء هيئة علمية تعتنى بالمخطوطات المتعلقة بالقرآن الكريم وعلومه؛ بل وبقية العلوم الإسلامية، لتكون مرجعية لأي باحث في هذه العلوم، وذلك من خلال قيامها بوضع فهرس عام لجميع المخطوطات بشتى مكتبات العالم، ثم تيسير الطرق لتوفيرها للباحثين والمحققين.
- ٢- كما أقترح أن يتم تقرير مثل هذه الكتب المختصرة، والوسطية بطرحها واعتدالها، ضمن الكتب المقررة في دراسة الآيات القرآنية المتشابهة والمشكِّلة، وذلك لما تقدّم بيانه من وصفٍ وأهمية لمحتوى الكتاب.

٣- أخيراً أسأل الله - جلَّ وعلا - أن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفع بهذا السفر الجليل مؤلفه ومُحقِّقه، وجميع من يطالعه أو تتسنى له الاستفادة منه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه.

٤- فهرس المصادر والمراجع:

٥- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (١٤١٩هـ). تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم. تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط٣. مكتبة نزار مصطفى الباز: المملكة العربية السعودية.

٦- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. (١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية: بيروت.

٧- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. (١٩٩٣م). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط٢، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٨- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي. (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط١. دار الكتب العلمية: لبنان.

٩- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. (١٩٧٩م). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر: بيروت.

١٠- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط٢. دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض.

١١- ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). لسان العرب. ط٣. دار صادر: بيروت.

١٢- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (١٩٩٥م). مسند الإمام أحمد بن حنبل. المحقق: أحمد محمد شاكر. ط١. دار الحديث: القاهرة.

١٣- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٠٠١م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

١٤- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض.

١٥- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. (١٤٢٢هـ). صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير. ط١. دار طوق النجاة: بيروت.

١٦- البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد الفراء. (١٤٢٠هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن =

- تفسير البغوي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط ١. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ١٧- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن بن أبي بكر البقاعي. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.
- ١٨- الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري. (١٩٨٧م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط ٤، دار العلم للملايين: بيروت.
- ١٩- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي. (١٤٢٠هـ). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. ط ٣. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ٢٠- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (المتوفى: ١٢٠٥هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٢١- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه. ط ١. عالم الكتب: بيروت.
- ٢٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي. (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط ٣. دار الكتاب العربي: بيروت.
- ٢٣- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (٢٠٠٣م). الدر المنثور في التفسير بالمأثور. دار الفكر: بيروت.
- ٢٤- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (١٤١٤هـ). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. ط ١. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب: دمشق، بيروت.
- ٢٥- الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠٠م). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة.
- ٢٦- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ). إحياء علوم الدين. دار المعرفة: بيروت.
- ٢٧- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون. ط ١. دار المصرية للتأليف والترجمة: مصر.
- ٢٨- القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (١٤٠٧هـ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى. ط ٢، دار الفيحاء: عمان.
- ٢٩- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية: القاهرة.
- ٣٠- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر

بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٣١- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري. (١٩٩٤م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، وآخرون. ط١. دار الكتب العلمية: بيروت.

سياسات وقواعد وإجراءات النشر

سياسات النشر:

- نشر الأبحاث الأصلية باللغتين العربية والإنجليزية في أي من حقول العلوم الإدارية والإنسانية.
- نشر الأبحاث التي من شأنها أن تعمل على تطوير النظرية الإدارية والإنسانية وإثراء ممارساتها.
- تعطى الأولوية للبحوث التي تقدم الحلول العلمية والعملية للمشكلات الإدارية والإنسانية.
- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين، حيث يتم تحكيم البحوث تحكيماً سرياً.

قواعد النشر:

- يقدم الباحث ثلاث نسخ للبحث مطبوعة على ورق (A4) على وجه واحد وبمساقتين ومرفق معه CD، مع ذكر البرنامج الذي تم استخدامه في الطباعة.
- يقدم الباحث خطاباً مرافقاً للبحث يفيد بأن البحث لم يسبق نشره.
- يعتمد الباحث على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث العلمية.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ويستخدم في الكتابة خط Arabic Transparent للأبحاث العربية و Times New Roman للأبحاث الإنجليزية بنط (14) للمتن (16) للعناوين (12) للهوامش (1,15) تباعد الأسطر ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر، وينبغي ألا يزيد حجم البحث على عشرين صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش والجداول والأشكال والملاحق .
- أن يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية والإنجليزية في صفحة واحدة.

إجراءات النشر والتحكيم:

- ترسل البحوث والمراسلات إلى مجلة جامعة الرازي على العنوان التالي:
- الجمهورية اليمنية – صنعاء – جامعة الرازي (www.alraziuni.edu.ye) مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية.
- هاتف (٢١٦٩٢٣) تليفاكس (٤٠٦٧٦٠) البريد الإلكتروني لرئيس التحرير (fash_dean@alraziuni.edu.ye).
- يرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث.
- في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث ويتم اختيارهم بسرية ولا يعرض عليهم أسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى إصالة البحث وقيمتة العلمية ومدى إلتزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها ويطلب من المحكم مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمه.
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل إلى الباحث بهدف إجراء التعديلات اللازمة على أن تعاد في مدة أقصاها شهر.
- يخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم.

قواعد عامة:

- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- تقدم المجلة مجاناً لكل صاحب بحث أجاز للنشر نسختين من العدد المنشور به البحث.
- المواد التي تتضمنها البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

ملخصات الرسائل الجامعية:

تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، والمتصلة بحقول المعرفة الإدارية والإنسانية والمجالات ذات الصلة، ويتم إعداد الملخص بمعرفة صاحب الرسالة، ولا يتجاوز عدد صفحات الملخص خمس صفحات.

التقارير عن المؤتمرات والندوات:

ترحب المجلة بنشر التقارير الموجزة عن المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية حديثة الانعقاد والتي تتصل بواحد أو أكثر من مواضيعها، أو مجالات اهتمام المجلة.

التعليقات والتعليقات الانتقادية على البحوث المنشورة في المجلة:

ترحب المجلة بنشر التعليقات والتعليقات على البحوث السابقة التي نشرتها المجلة، ويجري تحكيم التعليقات المقدمة للنشر بمعرفة اثنين من المحكمين، أحدهما مؤلف البحث موضع التعليق، وفي حال إجازة التعليق للنشر، يدعى المؤلف للرد على التعليق إذا رغب في ذلك، وتنطبق على التعليقات المقدمة الشروط الشكلية المتعلقة بالبحوث.

رسوم التحكيم والنشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية:

- البحوث المرسله من خارج اليمن (\$150).
- البحوث المرسله من داخل اليمن (15000 ريال).
- هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أو لم يتم النشر.
- البحوث المقدمة من باحثي جامعة الرازي مجاناً.

قيمة الاشتراكات السنوية في المجلة:

- للأفراد (6000 ريال) المنظمات (12000 ريال) داخل اليمن.
- للأفراد (\$10) المنظمات (\$20) خارج اليمن.
- (جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء () لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

المحتويات

الصفحة	الباحث	الموضوع	م
	د. بدير علي محسن الحايطي	الهدايات إلى حل إشكال شيء من الآيات	٢

كلمة العدد:

تسعى كلية للعلوم الإدارية والإنسانية في جامعة الرازي جاهدة للقيام بالتطوير الدائم لبرامج الكلية والارتقاء بالبحث العلمي.

ويسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيدي الباحثين والأكاديميين وغيرهم العدد الأول من هذه المجلة - مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية، وهي مجلة دورية عملية محكمة لنشر الأبحاث بعد تقييمها وتحكيمها تحكيماً علمياً من قبل محكمين خارجيين وفق ضوابط التحكيم العلمي المتبع .

متمنين من الله عز وجل أن تكون المجلة منبراً بحثياً منفتحاً على جميع الباحثين. ونرحب بأي مقترحات من شأنها تطوير المجلة في الأعداد القادمة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير
أ.م.د / محمد علي المكردى